الفروق الدلالية فيما نصَّ الهمذانى على أنه واحدٌ في كتابه الألفاظ الكتابية

إعداد الدكتور
جابر أحمد محمد فرغلي

ملخص البحث

ضاعت من اللغة العربية بل من التفكير مزية الدقة التي عُرِفَت بها العربية في عصورها الماضية ؛ وأدى ذلك إلى تداخل معاني الألفاظ حين فقدت الدقة واتصفت بالعموم .

وبذلك اختفت الفروق اللغوية ، وأصبحت الألفاظ المتقاربة مترادفة ، ولم يبق الترادف مزية من مزايا العربية ، بل مرضاً من أمراضها الوافدة المنتشرة ، وغلب على الناس استعمال الألفاظ في معانيها العامة .

وذلك راجع إلى تشابه دلالات كثير من الألفاظ وتداخلها ؛ مما أدى بكثير من مستعملي اللغة إلى التغاضي عن الفروق الدقيقة بينها ، واستعمال إحداها محل الأخرى على وجه التقريب ، كأنْ يفسر لفظ الريب بالشك ، وهذا تقريب للمعنى ، وليس تحديداً له .

من أجل ذلك شمَّر بعض اللغويين عن ساعد الجد ، آخذين على عاتقهم مهمة صيانة اللغة ، وتنقيتها مما قد يشوبها من شوائب اللحن ، وحفاظاً على أصالتها ؛ فصنفوا لذلك كتباً أو أبواباً من الفروق اللغوية ؛ راجعين باللغة والألفاظ إلى ما كانت عليه من دلالات قديمة [1] .

ويُعدُّ الهمذاني في كتابه " الألفاظ الكتابية " واحداً من بين علماء اللغة الذين ميزوا بين دلالات الألفاظ ، واعتنوا ببيان الفروق بين بعض الألفاظ التي قد تتشابه ؛ فيظن كثير من الناس أنها بمعنى واحد ، على حين نجده في كثير من الأحوال ينصُّ على ترادف بعض الألفاظ ، ويذكر أنها بمعنى واحد دون تفرقة أو تثبت .

وهذا ما دفعني للخوض في غمار هذا الكتاب ، والبحث عن هذه الألفاظ التي نصَّ الهمذاني على ترادفها أو على أنها واحد أو بمعنى واحد .

Research Summary

Lost from the Arabic language, but from thinking the advantage of accuracy that was known by the Arab past in the past; and this led to the overlap of the meanings of words when lost accuracy and became general.

And thus disappeared language differences, and became synonymous words synonymous, and left tandem advantage of the benefits of Arabic, but a disease of the diseases of the spread of the spread, and people over the use of words in the general sense.

This is due to the similarities and overlaps of many semantics, which led many language users to overlook the nuances of each other, and to use one another almost interchangeably, as if to interpret the term "doubt", which is a approximation of the meaning, not a specific one.

In order to do so, some linguists became more serious, taking upon themselves the task of preserving the language, and purifying it of the impurities of the melody, in order to preserve its originality; so they wrote books or chapters of linguistic differences. ؛

Al-Hamdani, in his book "The Biblical Words", is one of the linguists who distinguished between the semantics of the words, and they took care to show the differences between some words that may be similar; many people think that they are in one sense, It is stated that it is in one sense without distinction or proof.

And this prompted me to go into this book, and search for these words that Hamdani text in tandem or as one or in one sense.

المقدمة

الحمد لله الذي كان بعباده خبيراً بصيراً ، والصلاة والسلام على من أرسله الله هادياً ومبشراً ونذيراً ، وعلى آله وأصحابه الذين تبحروا في ظلال المفردات والمعاني وفسروا القرآن تفسيراً ، وعلى أتباعهم والتابعين الذين ميزوا بين الحق والباطل في كل شيء فلم يتركوا نقيراً ولا قطميرا :

وبعد ،،

فقد ضاعت من اللغة العربية بل من التفكير مزية الدقة التي عُرِفَت بها العربية في عصورها الماضية ؛ وأدى ذلك إلى تداخل معاني الألفاظ حين فقدت الدقة واتصفت بالعموم .

وبذلك اختفت الفروق اللغوية ، وأصبحت الألفاظ المتقاربة مترادفة ، ولم يبق الترادف مزية من مزايا العربية ، بل مرضاً من أمراضها الوافدة المنتشرة ، وغلب على الناس استعمال الألفاظ في معانيها العامة .

وذلك راجع إلى تشابه دلالات كثير من الألفاظ وتداخلها ؛ مما أدى بكثير من مستعملي اللغة إلى التغاضي عن الفروق الدقيقة بينها ، واستعمال إحداها محل الأخرى على وجه التقريب ، كأنْ يفسر لفظ الريب بالشك ، وهذا تقريب للمعنى ، وليس تحديداً له [١] .

من أجل ذلك شمَّر بعض اللغويين عن ساعد الجد ، آخذين على عاتقهم مهمة صيانة اللغة ، وتنقيتها مما قد يشوبها من شوائب اللحن ، وحفاظاً على أصالتها ؛ فصنفوا لذلك كتباً أو أبواباً من الفروق اللغوية ؛ راجعين باللغة والألفاظ إلى ما كانت عليه من دلالات قديمة [٢] .

ويُعدُّ الهمذاني في كتابه " الألفاظ الكتابية " واحداً من بين علماء اللغة الذين ميزوا بين دلالات الألفاظ ، واعتنوا ببيان الفروق بين بعض الألفاظ

(١) د/ عبد الفتاح البركاوي ، في الدلالة اللغوية صـ١٣٣ – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
(٢) لعيبي حاكم مالك ، الترادف في اللغة ، صـ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ط / وزارة الثقافة والإعلام – العراق ١٩٨٠م .

التي قد تتشابه ؛ فيظن كثير من الناس أنها بمعنى واحد ، على حين نجده في كثير من الأحوال ينصُّ على ترادف بعض الألفاظ ، ويذكر أنها بمعنى واحد دون تفرقة أو تثبت .

وهذا ما دفعني للخوض في غمار هذا الكتاب ، والبحث عن هذه الألفاظ التي نصَّ الهمذاني على ترادفها أو على أنها واحد أو بمعنى واحد .

وقد جاءت هذه الألفاظ متفرقة في ثنايا هذا الكتاب ، ولكنها لا تخفى على ذي بصرٍ .

وقد تبين بالبحث والتنقيب عنها في كتب اللغة والفروق والمصادر المختلفة والتعريفات والشروح أنه يوجد بين كثير من هذه الألفاظ وبعضها الآخر فروق دقيقة ؛ لولاها ما كان هناك سبب لوجود اللفظين .

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة وفهارس عامة.

أما **المقدمة** : فقد بينت فيها أهمية البحث والسر في اختياري له .

وأما **التمهيد** : فقد جاء مشتمِلاً على ثلاث نقاط :

أولاً : الهمداني . ثانياً : الألفاظ الكتابية . ثالثاً : الفروق اللغوية .

وأما **الفصل الأول** فقد جاء بعنوان : الترادف وقضية الفروق .

وأما **الفصل الثاني فعنوانه:** الفروق الدلالية في كتاب الألفاظ الكتابية.

ثم ذيلت ذلك بخاتمة بينت فيها أهم نتائج البحث ، ثم أتبعت ذلك بفهرس لكلمات البحث ، وفهرس للمصادر والمراجع ، وملخص أو نبذة عن البحث باللغتين العربية والانجليزية .

ولا أدعى بذلك أنى بلغت الكمال ، فهذا جهد المقل ، وإن أكن قد وفقت فهذا من فضل الله وكرمه ، وإن كانت الأخرى فحسبى أننى بشر أسهو وأخطئ .

تمهيد بين يدي البحث

قبل الدخول إلى الحديث عن الفروق الدلالية في كتاب " الألفاظ الكتابية " ؛ تجدر الإشارة إلى الحديث عن صاحب الكتاب ، وذكر نبذة عنه وعن كتابه ، ثم الحديث عن الترادف وقضية الفروق الدلالية .

وقد جاء الحديث في ذلك موزعاً على ثلاث نقاط :

أولاً : الهمذاني .

ثانياً : الألفاظ الكتابية .

ثالثاً : الترادف وقضية الفروق الدلالية .

ويمكن تناول هذه النقاط على النحو التالي :

أولاً : الهمذاني :

هو عبد الرحمن عيسى بن حماد الهمذاني : من كبار الكتاب ، كان كاتب الرسائل للأمير بكر بن عبد العزيز بن أبي دلف العجليّ ، وقد ولي العجليّ إمرة همذان للمعتضد سنة ٢٨١هـ .

وعاش عبد الرحمن مدة بعد العجلي ؛ فبقي إلى ما بعد سنة ٣٠٠هـ ، وجعله ابن قاضي شهبة في وفيات سنة ٣٢٠هـ تقديراً [١] . وهو أديبٌ ، إخباري ، كاتب ، شاعر ، لغوي [٢] .

وهو صاحب ألفاظ عبد الرحمن ، أبو الحسن الهمذاني ، ذكره شيرويه في طبقة الهمذانيين وقال : " كان أديباً فاضلاً إخبارياً ، صاحب ألفاظ عبد الرحمن ، قديم المولد ... " [٣] .

---

(١) الأعلام للزركلي ٣ / ٣٢١ ، ط / دار العلم للملايين ، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢م ، وينظر معجم المؤلفين ٥ / ١٦٣ ، ١٦٤ ، لعمر رضا كحالة – الناشر / مكتبة المثنى – دار إحياء التراث العربي – بيروت ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢ / ١٦٥ ، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى – القاهرة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٢م .

(٢) معجم المؤلفين ٥ / ١٦٤ .

(٣) إنباه الرواة ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ .

ثانياً : الألفاظ الكتابية :

هذا الكتاب غني عن التعريف ، وهو أشهر من نار على علم ، وقد طبع مرات بأشكال مختلفة .

وقد عرف الكتاب باسم " الألفاظ الكتابية " وله كتاب آخر اسمه " صفو الراح من مختار الصحاح " ؛ وهو معجم مخطوط في دار الكتب (١) .

وهذا الكتاب الذى بين أيدينا للهمذاني عبد الرحمن بن عيسى المتوفى سنة ٣٢٠هـ ، يُعدُّ واحداً من بين أهم الكتب التي رتبت على أبواب المعاني، وقد سبقه إلى ذلك الصنيع ابن السِّكيت في كتابه الألفاظ ، الذى اختصره فيما بعد باسم مختصر تهذيب الألفاظ ، ثم نسج على منواله من بعد أبو محمد عبد الله بن مسلم بنُ قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ ؛ فضمن كتابه " أدب الكاتب " معظم الأبواب التي وضعها ابن السكيت في كتابيه الألفاظ وإصلاح المنطق (٢) .

ثم جاء بعدهما عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني ، فألف كتابه المعروف بـ " الألفاظ الكتابية " على أبواب المعاني – كما سبق – ثم اقتفى أثرهم أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي المتوفى سنة ٤٣٠هـ ؛ فألف كتابه فقه اللغة ، وبلغ اللغويون الغاية في هذا الفن بما ألفه ابن سيده الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٨هـ من كتابه " المخصص " الذي جمع فيه وأوعى (٣) .

والألفاظ الكتابية : هي ألفاظٌ انتخبها الكتاب وانتقوها من اللغة استحساناً لها ، وتمييزاً لها في الطلاوة والرشاقة على غيرها (٤) .

---

(١) الأعلام للزركلي ٣ / ٣٢١ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ١٦٤ ، وإنباه الرواة ٢ / ١٦٦ .

(٢) إصلاح المنطق لابن السكيت ١ / ٧ ، تح / محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

(٣) إصلاح المنطق ١ / ٧ ، ٨ بتصرف يسير .

(٤) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي ١ / ١٩٨ ، ط / دار الكتب العلمية – بيروت

قال الجاحظ : " ما رأيت أمثل طريقة من هؤلاء الكتاب ؛ فإنهم التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعراً حوشياً ، ولا ساقطاً سوقياً " (١) .

وقد ذكر ابن الأثير في المثل السائر أنَّ " الكُتَّابَ غربلوا اللغة وانتقوا منها ألفاظاً رائقة استعملوها ... " (٢) .

وقال الصاحب بن عباد عن الهمذاني وكتابه :

" لو أدركته لأمرتُ بقطع يده ولسانه ؛ لأنه جمع شذور العربية الجزلة المعروفة في أوراق يسيرة ؛ فأضاعها في أفواه صبيان " المكاتب ، ورفع عن المتأدبين تعب الدرس والحفظ والمطالعة " (٣) .

فألفاظهُ من الألفاظ اللغوية المختارة ، وهي أحسن ما يستعمله الكتاب، وقد عني جماعة بشرحها في الآفاق ، ففي مصر شرحها رجل من أهل الفضل في المائة الخامسة يُعرف بالعميدي ، وشرحها من فضلاء خُراسان الإمام مهدي الخوافي ، وهو في المائة الخامسة أيضاً ، وهو أجود كتاب في فنه (٤) .

ومعجم الألفاظ الكتابية أيضا نوع من أنواع المعاجم العربية ينظم المادة – كما سبق – على حسب المعاني والموضوعات ، بجمع الرسائل اللغوية المفردة في مؤلف واحد ، يضم أبواباً تشبه عناوينها عناوين الرسائل القديمة ، وقد طبع عدة طبعات آخرها بتحقيق الدكتور / البدراوي زهران سنة ١٩٨٠هـ (٥) .

---

(١) صبح الأعشى ١ / ١٩٩ .

(٢) المرجع السابق ١ / ١٩٩ .

(٣) الأعلام ٣ / ٣٢١ ، وينظر اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ١ / ٣١٧ ، أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية ، تأليف/ إدوارد فانديك ، تصحيح السيد / محمد علي الببلاوي ، الناشر / مطبعة التآليف (الهلال) ، مصر ١٣١٣هـ – ١٩٨٦م .

(٤) إنباه الرواة ٢ / ١٦٦ بتصرف يسير .

(٥) ينظر : بحوث ومقالات في اللغة ١ / ١٤٤ ، للدكتور / رمضان عبد التواب – الناشر / مكتبة الخانجي – الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

وهناك مجموعة كبيرة من الكتب التعليمية التي كانت تهدف إلى تقريب الألفاظ لمن أراد حصيلة لغوية تعينه على الكتابة العربية الفصيحة ، وتصنف هذه الكتب ألفاظها في موضوعات ، وتذكر الألفاظ الخاصة بكل موضوع بغض النظر عن حروفها الأصول أو الزوائد (١) .

و الألفاظ الكتابية للهمذانى يُعدُّ واحدا من هذه الكتب التعليمية التي لا تهتم بالألفاظ الغريبة ، بل تهتم بالألفاظ التي ارتضتها الدوائر الثقافية التي كانت تنفر من التقعر كما تنفر من العامية ، مثله مثل كتاب " الألفاظ " لابن السكيت ت ٢٤٤هـ ، و " جواهر الألفاظ " لقدامة بن جعفر ت ٣٣٧هـ ، و " متخير الألفاظ " لأحمد بن فارس ت ٣٩٥هـ ، و " فقه اللغة للثعالبي ت ٤٢٩هـ ، و " المخصص لابن سيده ت ٤٥٨هـ (٢) .

وهناك معاجم موضوعية اهتمت بالألفاظ الغريبة ، مثل الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤هـ ، فهو نوعٌ من أنواع المعاجم الموضوعية في التراث العربي (٣) .

ثالثاً : الفروق اللغوية :

الاهتمام بالفروق اللغوية من جملة الاهتمامات التي اهتم بها اللغويون قديماً وحديثاً ، والتي تعني بتمييز الفروق بين المفردات المتقاربة المعاني .

وقد كانت ظاهرة التأليف في الفروق رفضاً للجديد في الدلالة ، وتصويباً لما عَدُّوه لحناً في لغة الناس ، وإحياءً لما بين الألفاظ من فروق دقيقة تبعاً للدلالة الأصلية (٤) .

وقد كانت الفروق بين الكلمات التي يُظن أنها من المترادفات معروفة لدى العرب الأقدمين ، بيد أنه بمرور الوقت وكثرة الاستعمال ، وضعف

(١) علم اللغة العربية ١١٣ بتصرف ، للدكتور / محمود فهمي حجازي ، دار غريب للطباعة والنشر.
(٢) المرجع السابق ١١٣ .
(٣) نفسه .
(٤) الترادف في اللغة صـ٣٢٢ بتصرف يسير .

السليقة اللغوية ، واختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم ؛ ذابت تلك الفروق بين الكلمات المتقاربة ، وصار الناس يستعملونها بمعنى واحد (١) .

ومن أجل ذلك شمَّر بعض اللغويين عن ساعد الجد ، آخذين على عاتقهم مهمة صيانة اللغة ، وتنقيتها مما قد يشوبها من شوائب اللحن ، وحفاظاً على أصالتها ، فصنفوا لذلك كتباً أو أبواباً من الفروق اللغوية ، راجعين باللغة والألفاظ إلى ما كانت عليه من دلالات قديمة (٢) .

فالفروق إذا أهملت أو تُنُوسيت أصبح المدلول واحداً ، ومن ثم تصير على مَرّ الأيام ، وبتأثير التطور اللغوي ، وخاصة فيما يتصل بعوامل التطور الدلالي من الترادف ، وهي في الحقيقة ليست منه في شيء (٣) .

وذلك راجع إلى تشابه دلالات كثير من الألفاظ وتداخلها ؛ مما أدَّى بكثير من مستعملي اللغة إلى التغاضي عن الفروق الدقيقة بينها ، واستعمال إحداها محل الأخرى على وجه التقريب ، وذلك كأنْ يُفسَّر الريب بالشك ، وهذا تقريب للمعنى وليس تحديداً له (٤) .

ولعل من بين الأسباب في تناسي الفروق أو إغفالها في كثير من الألفاظ المتقاربة في المعنى : مسألة الإيثار اللفظي أو الخفة اللفظية وسهولة النطق ، والتي لها أوضح الأثر في استعمال كثير من الألفاظ ، دون مراعاة للفروق بيها أو التباين فيها ؛ فيؤثرون الجانب اللفظي على الجانب المعنوي، ولا يكترثون بالدقة في الدلالة وتحديدها كما هي في أصل اللغة (٥) .

ولعل ما يوضح ذلك أنَّ الناس في حياتهم الاعتيادية يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالات وتحديدها ، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر

(١) الترادف في اللغة صـ٢٢٣ .
(٢) المرجع السابق صـ٣٢٢ ، ٣٢٣ .
(٣) نفسه صـ٣٢٣ .
(٤) في الدلالة اللغوية صـ١٣٣ ، للدكتور عبد الفتاح البركاوى ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
(٥) د/ إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، صـ١٥٥ بتصرف يسير ، الناشر / مكتبة الأنجلو – ط ١٩٩٧م .

التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب ، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي ، وهم بذلك قد ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إيثاراً للتيسير على أنفسهم ، والتماساً لأيسر السُّبل في خطابهم (١) .

وعلى الرغم مما أُلف في هذا الشأن ، وما قيل حول ألفاظ الترادف من فروق ، إلا أنه لا ينبغي أن ننتظر فرقاً كبيراً واضحاً ؛ فإنَّ الغالب أن يكون الفرق مما يحدس ، يُشعر به ولا يُعبر عنه (٢) .

فالفعل " نظر " مثلاً يفترق عن " رنا " ، و " لحظ " ، و " لمح " وغيرها .

والفعل " جلس " أيضاً يختلف عن " قعد " بعض الاختلاف ؛ لأنَّ في " قعد " معنى ليس في " جلس " ؛ فإن القعود يكون عن قيام ، والجلوس يكون عن حالة هي دون الجلوس (٣) .

ويمكن إدراك كثير من الفروق اللغوية بين الألفاظ من خلال دراسة مقارنة لاستعمال هذه الألفاظ والمفردات في السياقات المتعددة .

والأمر كذلك في ألفاظ القرآن : ما من لفظ فيه يمكن أن يقوم غيره مقامه ، وذلك ما أدركه العرب الخُلَّص الفصحاء الذين نزل فيهم القرآن (٤) .

وثمت دراسات في الفروق اللغوية أفاد منها المفسرون كثيراً ، واختلفت وجهات نظرهم في توجيه كثير من الآيات القرآنية ، ومن هذه الدراسات – كما سبق – كتاب " الفروق في اللغة " لأبي هلال العسكري .

---

(١) دلالة الألفاظ صـ١٥٥ .

(٢) الظواهر اللغوية في كتاب مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري صـ٤٣٣ ، رسالة دكتوراه – إعداد / جابر أحمد محمد فرغلى– كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م .

(٣) المرجع السابق صـ٤٣٣ .

(٤) د/ أحمد حسن فرحات ، معاجم مفردات القرآن (موازنات ومقترحات) ١ / ٦٥ بتصرف ، الناشر / مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة .

ومثال تأثير الفروق اللغوية في تفسير القرآن الكريم ما قاله الطبري في تفسير قوله – تعالى – ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللّهَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ (١) .

فقد فسر الطبري السر بأنه : ما يُسرونه في أنفسهم من الكفر بالله ورسوله ، والنجوى : ما يتناجون به بينهم من الطعن في الإسلام وعيبهم لأهله (٢) .

أو أن السر ما ينطوي عليه صدورهم ، والنجوى ما يتحدث به الناس فيما بينهم .

وهذا خلاف ما يقول به بعضهم من أنَّ السر والنجوى مترادفان بمعنى واحد (٣) ، فهذا ضربٌ جديد من الخدمة اللغوية عني به السابقون ، وكان له أثر في فهم كثير من الآيات ، ودلالة ألفاظها .

ومما يلفت الانتباه أنّ الجاحظ كانت له نظرة ثاقبة في هذا الأمر ، والذي نحا الدارسون نحوه ، وهو أول من يبدي تأملاً عميقاً فاحصاً في ملاءمة المفردة لموضوعها من خلال الفروق اللغوية ، واحتواء المفردة لمخزون فكري خاص ، يعني أنَّ الكلمات ليست متساوية في حجم المعنى وكيفيته (٤) .

ولاشك أن طابع التهذيب يدلُّ على تمكن من الفروق اللغوية ، بحيث تختار كلمة مناسبة ، تومِئُ بظلالها إلى المعنى .

---

(١) التوبة : ٧٨ .

(٢) تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن ١٤ / ٣٨١ ، بتصرف يسير، تح / أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

(٣) ينظر التفسير المنير للزحيلي ١٠ / ٣٢٢ ، دار الفكر المعاصر ، الطبعة الثانية – دمشق ١٤١٨هـ .

(٤) المؤلف / أحمد ياسوف ، جماليات المفردة القرآنية ١ / ٤٤ بتصرف ، الناشر / دار المكتبي – الطبعة الثانية – دمشق ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

وهذا يدلُّ على النهوض بالنفس البشرية ، وابعادها عن الابتذال ؛ لأن الحياة السوية مطلب القرآن الكريم [١] .

ومن هنا فإن الألفاظ الدقيقة في معناها ومدلولها ؛ تعطي نقلاً دقيقاً للمعرفة تعجز عنها لغات العالم .

ومن جانب آخر إذا تعوَّد الناشئة منذ مراحلهم المتقدمة على استخدام الألفاظ العربية الصحيحة حسب دلالاتها ومعانيها يكسبهم ذلك ثروة لغوية ودقة في التعبير والوصف ونقل المعرفة ، بل ويزيدهم ثراءً لغوياً [٢] .

وللمحصول اللفظي أهميته القصوى في تنمية القدرة على التعبير ، كما أنَّ دقة التعبير والتخصيص سبيل من سبل تكوين الفكر العلمي الواضح المحدد ... ولا يمكن أن تكون اللغة البعيدة عن الدقة ، المتصفة بالعموم أو الإبهام أو الغموض أداة للتعبير عن الفكر العلمي الدقيق ، ولابد من التقابل في الخصائص والصفات بين التعبير والتفكير [٣] .

وإذن فنحن أمام ميزة من ميزات لغتنا العربية ، لا تقل شأناً عن غيرها من الميزات الأخرى الكثيرة المتنوعة ، والتي تتضافر جميعاً لتجسد العظمة والثراء والخلود ، دقة في التعبير ، بقليل من الإضافات اليسيرة إلى نفس الألفاظ لتكون النتيجة إصابة المعنى الدقيق .

---

(١) المرجع السابق ١ / ٢٥٥ .

(٢) المؤلف / خالد بن حامد الحازمي ، الآثار التربوية لدراسة اللغة العربية صـ٤٨٧ بتصرف يسير – الناشر / الجامعة الإسلامية بالمدنية المنورة – العدد (١٢١) السنة (٣٥) ١٤٢٤هـ .

(٣) المرجع السابق صـ٤٨٧ بتصرف يسير .

الفصل الأول

الترادف وقضية الفروق الدلالية

الترادف والفروق الدلالية وجهان لعملة واحدة ، لا يمكن الحديث عن ظاهرة منهما دون الحديث عن الأخرى ، فهما أشبه بورقة ذات وجهين ، لا يمكن تمزيق أحدهما دون تمزيق الآخر .

ومن هنا فإنَّ القول بالترادف يقابل القول بوجود فروق بين الألفاظ المشتركة في الدلالة على ذات واحدة أو معنى واحد من المعاني .

وقبل الخوض في غمار هذا الموضوع يجدر بنا الحديث عن معنى الترادف في اللغة والاصطلاح ، وبيان آراء اللغويين فيه ، وتوضيح العلاقة بين الترادف والفروق ، وأراء اللغويين في ذلك ، وذلك على النحو الآتي :

*** الترادف في اللغة والاصطلام :**

يعني الترادف في اللغة : التتابع [١] ، والرِّدفُ : ما تبع الشيء ، وكلُّ شيء تبعَ شيئاً فهو رِدْفُه ، وإذا تتابع شيءٌ خلف شيء فهو الترادف [٢] .

وفي اصطلاح اللغويين : هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد [٣] .

ويخرج بهذا التعريف نحو الاسم والحد ؛ فليسا مترادفين ، والسيف والصارم ؛ فإنهما دلا على شيء واحد ، لكن باعتبارين : أحدهما على الذات، والآخر على الصفة .

وفي التعريف إشارة إلى أنَّ المتعدد هو الألفاظ ، والثابت هو المعنى ؛ يعني أنَّ عدداً من المفردات المختلفة تدلُّ على معنى واحد ، مثل : الحزن ،

---

(١) الراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن صـ١٩٨ ، تحقيق / نديم مرعشلي – ط / دار الفكر .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب (ر . د . ف) ٥ / ١٩٠ ، تصحيح / أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي – ط / دار إحياء التراث العربي .

(٣) السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٤٠٢ ، ط / دار الفكر .

والغم ، والأسى ، واللَّوعة ، والحُرْقَة ، والحسرة ... ... إلى غير ذلك .

وتفسير المعنى بألفاظ متقاربة ليس من باب المطابقة بين معنى اللفظين ، وإنما هو من جهة تقريب معنى اللفظ المفسَّر (١) .

والقول بالفروق اللغوية يعني الاشتراك في معنى عام بين اللفظين ، ثم يمتاز أحدهما ، أو كلاهما بفرق عن الآخر .

وقد انتقل هذا المصطلح " الترادف " من الفلسفة إلى علم أصول الفقه، ثم انتقل من الأصوليين إلى اللغويين ، وأصبح الترادف هو الأكثر شيوعاً وشهرة في الدراسات اللغوية الحديثة (٢) .

***تعريفه عند المحدثين :**

اهتم علماء اللغة المحدثون بقضية الترادف مثلما اهتم بها علماء اللغة الأقدمون ، وقد اتفقوا على تعريف الترادف بأنه :

" الكلمات المتحدة في المعنى ، والقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق "(٣).

وعرفه البعض الآخر بأنه : تماثل المعاني لكلمتين أو أكثر في نفس اللغة ، وذلك كالإنسان والبشر للحيوان الناطق ، وكالحنطة والبُّر والقمح لنوع الحبوب المعروف (٤) .

يقول السيوطي : " والضرب الآخر : أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد ، كقولك : البُرُّ والحنطة ، والعَيْرُ والحمار ، والذئبُ والسِّيد ،

---

(١) ابن تيمية ، ينظر له مقدمة في أصول التفسير ١ / ١١٩ ، تأليف دكتور / مساعد بن سليمان بن ناصر الطيَّار – الناشر / دار ابن الجوزي – الطبعة الثانية – ١٤٢٨هـ .

(٢) في الدلالة اللغوية صـ١١٩.

(٣) د/ عاطف مدكور ، علم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٥٢ ، ط / دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٧م .

(٤) د/ إبراهيم أبو سكين ، علم الدلالة صـ٣٤ ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .
واللهجات العربية والقراءات القرآنية له أيضاً صـ٢٣٨ ، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

وجلس وقعد ، وذهب ومضى ... " [١] .

وعَرَّفهُ أولمان (ullmann) بأنه : " تلك الكلمات التي يمكن أن تحل إحداها محل الأخرى في أي سياق من غير فرق على الإطلاق ، تلك الألفاظ فقط هي التي يمكن أن تُعَدُّ مترادفة ... " [٢] .

وإذا اشترطنا التماثل التام بين المفردتين فلن يكون هناك مترادفات ، ولكن قد يوجد سمّة عددٌ من الكلمات المتشابهة في المعنى ، ويمكن تبادلهما بصورة جزئية [٣] .

ومن هنا يتضح لنا أنّ أولمان لا ينكر الترادف جملة مع من أنكروه ، وإنما يقول به على القول بوجود فروق دقيقة بين الكلمات ، وسيأتي الحديث عن ذلك .

***الترادف بين الثبوت والإنكار :**

ذهب بعض اللغويين – وعلى رأسهم أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب – إلى إنكار الترادف .

وذهب البعض الآخر – وعلى رأسهم ابن خالويه – إلى أن الترادف موجودٌ في اللغة العربية ، ولا يمكن إنكاره بأي حال من الأحوال ؛ وذلك نظراً للحاجة إليه للتوسع في اللغة [٤] .

*** أدلة المثبتين :**

من اللغويين من يذهب إلى وجود الترادف فيجمع للمعنى أو الشيء

---

(١) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى ١ / ٣٩٩ ، تحقيق / محمد أحمد جاد المولى وآخرون ، ط / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٢) دور الكلمة في اللغة صـ٩٨ ، ترجمه وقدَّم له وعلَّق عليه الدكتور / كمال بشر – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة ، و د/ أحمد مختار عمر ، علم الدلالة صـ٢٢٦ ، ط / عالم الكتب – الطبعة الخامسة ١٩٩٨م ، و في الدلالة اللغوية صـ١٢١ .

(٣) علم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٥٣ .

(٤) د/ إبراهيم أبو سكين ، علم الدلالة صـ٣٤ ، ٣٥ بتصرف يسير ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م ، وينظر له أيضاً اللهجات العربية والقراءات القرآنية صـ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

الواحد ألفاظاً ذات عدد ، دون إشارة إلى كونها لغات فيه .

وهؤلاء يرون أنَّ الترادف من أخص خصائص العربية ، ويحتجون له بأنهم رأوا أصحاب اللغة إذا أرادوا أن يفسروا اللُّبَّ قالوا : هو العقلُ ، أو الجرح ، قالوا : هو الكسبُ ، أو السَّكبُ ، قالوا : هو الصبُّ .

وهذا يدلُّ على أنَّ اللُّبَّ والعقل عندهم سواء ، وكذلك الجرح والكسبُ ، والسَّكْبُ والصبُّ ، وما أشبه ذلك " [١] .

وممن يرون وقوع الترادف في اللغة سيبويه ، والذي جاء عنه قوله : " اعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين " [٢] .

وقد تبع سيبويه في ذلك فريق من العلماء ، ومنهم قطرب الذي ذكر أنَّه خلاف الأصل ، ووضعه تحت باب " اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد ، وذلك مثل : عَيْرٌ وحمار ، وذئب وسيد ، وجلس وقعد [٣] .

ومنهم أيضاً الأصمعي ، وأبو العلاء المعري ، وأبو حمزة الأصبهاني الذي جمع من أسماء الدواهي ما يزيد على أربعمائة ، وذكر أنَّ تكاثر أسماء الدواهي من إحدى الدواهي [٤] .

وأشهر هؤلاء المثبتين ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) الذي حُكي عنه أنَّ له كتابين أحدهما في أسماء الأسد ، والآخر في أسماء الحية [٥] .

---

(١) أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، صـ١٣ ، تحقيق / حسام الدين القدسي ، مكتبة القُدسي للطبع والنشر والتوزيع – القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م ، وينظر علم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٤٧ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٤ ، تحقيق / عبد السلام هارون ، دار الجيل – الطبعة الأولى – بيروت ، وينظر شرح كتاب سيبويه ١ / ١٧٨ ، لأبي سعيد الحسن السيرافي ، تحقيق / أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ٢٠٠٨م .

(٣) في الدلالة اللغوية صـ١٢٢ .

(٤) د/ محمد رياض السيد كريم ، المقتضب في لهجات العرب صـ١٩٢ ، ١٩٣ ، دار الزهراء للطباعة بالزقازيق ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤م .

(٥) المقتضب في لهجات العرب صـ١٩٣ .

وقد أفرد بعض هؤلاء المثبتين كتباً خاصة للكلمات المترادفة ، كعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) وضع كتاب الألفاظ المترادفة ؛ وهو أول كتاب يحمل هذا المصطلح [١] ، وإن كان قد شكَّك في نسبته إليه بعض الباحثين المحدثين [٢] ، والفيروزبادي (ت ٨١٧هـ) الذي ألف كتاباً أسماه " الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف " ، ووضع كتاباً آخر أسماه : " ترقيق الأسل لتصفيق العسل " ، جمع فيه للعسل ثمانين اسماً ، ثم استدرك عليه السيوطي (ت ٩١١هـ) باثنين آخرين [٣] .

أما بقية المصنفات فقد حملت العنوان القديم الذي ذكره سيبويه وقطرب من نحو " ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه " للأصمعي ، وكتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة لابن مالك [٤] .

وقد احتج أصحاب هذا المذهب على ثبوت ما قالوا بأنه لو كان لكل لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن يُعَبر عن شيء بغير عبارته ؛ وذلك أنَّا نقول في : " لا ريب فيه " : " لا شك فيه " ؛ فلو كان الريب غير الشك ؛ لكان التعبير عن معنى الريب بالشك خطأً ، فلما عُبِّر عن هذا بهذا عُلِم أنَّ المعنى واحد.

قالوا : وإنما يأتي الشاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة [٥] ، كقولهم :

وهند أتى من دونها النأيُ والبُعد [٦] .

---

(١) علم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٤٨ .

(٢) في الدلالة اللغوية صـ١٢٢ .

(٣) علم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٤٨ .

(٤) في الدلالة اللغوية ، صـ١٢٢ .

(٥) ابن فارس ، الصاحبي صـ١١٥ ، تحقيق السيد / أحمد صقر – ط / دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .

(٦) هذا عجز بيت من بحر الطويل ، للحطيئة في ديوانه صـ١٤٠ ، وصدره :
ألا حبَّذا هند وأرض بها هند ** والشاهد فيه عطف البُعد على النأي تأكيداً ومبالغة .

واحتج أصحاب هذا المذهب أيضاً بما قاله ابن فارس عن جماعة من اللغويين : " وقد خالف في ذلك قوم ، فزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد ، وذلك قولنا : سيفٌ وعَضْبٌ وحسام ... " (١) .

وكذا احتجوا بما نقل عن العرب من أمثلة تؤيد وقوعه في اللغة ، ومن ذلك ما نقل عن الآمدي في كتابه إحكام الأحكام ، حيث قال :

" والدليل على وقوع الترادف في اللغة ما نقل عن العرب من قولهم: الصَّهْلَبُ والشوذبُ من أسماء الطويل ، والبُهتر، والبُحْتُر من أسماء القصير . " (٢) .

ويرى بعض اللغويين المحدثين أنَّ كثيراً من الأسماء المترادفة كانت في الأصل نعوتاً لأحوال المسمَّى الواحد ، ثم تنوسيت هذه الأحوال بالتدريج، وتجردت مدلولات هذه النعوت مما كان بينها من فوارق وغلبت عليها الاسمية ؛ فالخطار والباسل والأصيد ... من أسماء الأسد ؛ يدلُّ كل منها في الأصل على وصف خاص مغاير لما يدلُّ عليه الآخر ، وكذلك ما يُعَدُّ من أسماء السيف ؛ كالمصمم ، والهندي ، والحسام ، والعضب ، والقاطع ... وهَلُمَّ جراً (٣) .

وبهذا السبيل قد تجمع في اللغة العربية من المترادفات في الأسماء والصفات والأفعال ... مالم يجتمع مثله للغة سامية أخرى ، بل ما يندر وجود مثله في لغة من لغات العالم (٤) .

على أنه ينبغي عدم التكلف في إيجاد فروق بين الألفاظ المترادفة

---

(١) الصاحبي : صـ١١٤ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ١ / ٤٧ ، تحقيق د/ سيد الجميلي – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى – بيروت – ١٤٠٤هـ .

(٣) د/ علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة صـ١٧٤ ، ط / دار نهضة مصر للطبع والنشر – الطبعة الأولى – القاهرة .

(٤) المرجع السابق صـ١٦٨ .

لمجرد إثبات أنَّ بينها فروقاً ، وإخراجها من دائرة المترادف .

وما ذلك إلا لأنَّ الحاجة إلى المترادف ماسَّة ، والقول بوجوده بين الألفاظ ضرورة ، وبخاصة تلك الألفاظ التي لا نستطيع إيجاد فروق بينها في المعنى ، كالعير والحمار ، وما أشبه ذلك [١] .

وهكذا رأينا فيما سبق كيف أنَّ بعض علماء اللغة القدامى ، يؤيدون وقوع الترادف في اللغة ، ويستندون في ذلك إلى بعض الحجج ، ويستدلون ببعض الأدلة والنقول .

وقد أدت مبالغة بعض هؤلاء العلماء وغيرهم في الاعتداد بهذه الظاهرة إلى ظهور فريق آخر من العلماء يعارض هذا القول ، ويرفض ظاهرة الترادف في العربية رفضاً تاماً ، ويُفَنِّد ما ورد من أدلة أو نقول .

وهكذا رأينا فيما سبق كيف أن بعض علماء اللغة القدامى يؤيدون وقوع الترادف فى اللغة ، ويستندون فى ذلك إلى بعض الحجج ، ويستدلون ببعض الأدلة والنقول .

وقد أدت مبالغة بعض هؤلاء العلماء وغيرهم فى الاعتداد بهذه الظاهرة إلى ظهور فريق آخر من العلماء يعارض هذا القول ، ويرفض ظاهرة الترادف فى العربية رفضا تاما ، ويفند ما ورد من أدلة أو نقول .

ويمكن بيان ذلك وتفصيله على النحو التالي :

***أدلة المنكرين :**

ذهب بعض اللغويين إلى إنكار الترادف في اللغة العربية ، وزعم أنَّ كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات تبايناً ولو يسيراً .

ومن أشهر هؤلاء اللغويين المنكرين للترادف ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)

(١) د/ محمد موسى جبارة ، أصول اللغة العربية صـ٢٥٨ ، ط / مؤسسة الفلاح – الطبعة الأولى – القاهرة – ٢٠٠٧م .

الذي نقل عنه قوله :

" كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فأخبرنا به ، وربما جهلناه فلم نلزم العرب جهله " (١) .

ويوافقه في هذا الرأي تلميذه ثعلب (ت ٢٩١هـ) ، وأبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) الذي يقول :

" ويُسمَّى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة ، نحو السيف ، والمهند ، والحسام.

والذي نقوله في هذا : أن الاسم واحد وهو السيف ، وما بعده من الألقاب صفات ... وقال آخرون : ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر .

قالوا : وكذلك الأفعال : نحو مضى وذهب وانطلق ، وقعد وجلس ، ورقد ونام وهجع .

قالوا : ففي قعد معنى ليس في جلس ، وكذلك القول فيما سواه .

وبهذا نقول ؛ وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ..." (٢) .

ويقول ابن فارس أيضاً : " ومنه اختلاف اللفظ واتفاق المعنى ، كقولنا : سيفٌ وعَضْبٌ ، وليثٌ وأسد ، على مذهبنا في أنَّ كل واحد منها فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة ... " (٣) .

ويوضح أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ) هذا الرأي فيقول :

" إنَّ في الكلام ألفاظاً متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها

(١) جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ / ٣٩٩ ، ٤٠٠ .
(٢) الصاحبي في فقه اللغة صـ١١٤ ، وينظر المزهر ١ / ٣٩٩ ، ٤٠٠ .
(٣) الصاحبي صـ٣٢٧ .

متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب ، كالعلم والمعرفة ، والحمد والشكر ، والبخل والشح ، وكالنعت والصفة ، وكقولك : اقعد واجلس ، وبلى ونعم ، وذلك وذاك ، ومن وعن ، ونحوهما من الأسماء والأفعال والحروف والصفات، والأمر فيها وفي ترتيبها عند علماء اللغة بخلاف ذلك ؛ لأنَّ لكل لفظة خاصية تتميز بها عن صاحبتها في بعض معانيها ، وإن كانا يشتركان في بعضها ، تقول :

عرفت الشيء : عَلِمتُهُ ، إذا أردت الإثبات الذي يرتفع معَه الجهل ، إلا أنَّ قولك : عرفت ، تقتضي مفعولاً واحداً ، كقولك : عرفت زيداً ، وعلمتُ تقتضي مفعولين ، كقولك : علمت زيداً عاقلاً ... " (١) .

وهكذا يطالعنا الخطابي في القرن الرابع الهجري ، بنظرات فاحصة ودقيقة في الفروق اللغوية ، مما يدلُّ على رهافة حسه اللغوي ، وسعة اطلاعه ، وتذوقه الشخصي ، وتبحره في ظلال المفردات .

والذي يظهر من دراسة كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) أنه كذلك يمنع الترادف بين ألفاظ اللغة الواحدة – أي اللهجة الواحدة – وأنه حين يدق الفرقُ بين الألفاظ ، ويستعصي بيان ذلك ، يجعل اختلاف اللغات مخرجاً للمسألة .

ومما يدل على ذلك قوله : " فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما ؛ فاعلم أنهما من لغتين ، مثل : القِدْر بالبصرية ، والبُرمَة بالمكية ، ومثل قولنا : الله بالعربية وآزر بالفارسية " (٢) .

وكذا قوله : " ولا يجوز أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد ، كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين ، فأما في لغة واحدة

(١) علم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٤٨ .
(٢) الفروق اللغوية صـ١٦ ، تحقيق / حسام الدين القدسي ، مكتبة القدسي للطبع والنشر والتوزيع .

فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين ، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ... " (١) .

ولقد حرص بعض العلماء كذلك على إظهار الفروق الدقيقة بين الألفاظ المستعملة ، فعقدوا فصولاً لأشياء تختلف أسماؤها باختلاف أوصافها، ونقلوا مثلاً أنه : " لا يُقال : كأسٌ إلا إذا كان فيه الشراب ... ولا كوزٌ إلا إذا كانت له عُروة وإلا فهو كوب ... " (٢) .

ومن هنا فإن الكلام مع هؤلاء اللغويين في شأن الترادف : إما في الجواز ولا شك فيه ، أو في الوقوع إما من لغتين ، وهو أيضاً معلومٌ بالضرورة ، أو من لغة واحدة ، كالحنطة والبُر والقمح (٣) .

وإن مسألة الفروق والعناية بها على هذه الشاكلة كانت متأخرة في اللغة ؛ إذ جاءت نتيجة استعمال الناس لألفاظ كثيرة بمعنى واحد و إغفالهم لما فيها من تباين (٤) .

***الرد على أدلة المثبتين :**

لقد بالغ بعض اللغويين – كما سبق – في جمع الألفاظ المترادفة ، وحشد طائفة كبيرة منها ، لا تمت إلى المترادف الحقيقي بصلة ، وكان فخر أحدهم أنه يحفظ لهذا الشيء أو ذاك كذا وكذا اسماً .

وقد أدت مبالغة هؤلاء في اعتدادهم بهذه الظاهرة ، واستنادهم إلى بعض الأدلة والنقول – إلى ظهور فريق آخر من العلماء يعارض هذا الاتجاه ، ويرفض

ظاهرة الترادف في العربية رفضاً تاماً – كما سبق – وقد ردَّ هؤلاء

(١) المرجع السابق صـ١٢ .
(٢) د/ الصالح ، دراسات في فقه اللغة صـ٢٩٨ ، ط / دار العلم للملايين .
(٣) المزهر ١ / ٤٠٣ .
(٤) الترادف في اللغة صـ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

المنكرون على أدلة المثبتين بما يلي :

أولاً : ردَّ ابن فارس بنفسه على الدليل الأول من أدلة الرأي الأول – كما سبق – بأنَّ الاسم واحد وهو السيف ، وما بعده من الألقاب صفات ، وكل صفة منها معناها غير معنى الأخرى ، وإن كان قد خالف في ذلك قوم، وزعموا أنها وإن اختلفت ألفاظها فإنها ترجع إلى معنى واحد ، نحو " سيف وعَصْب وحسام " (١) .

ثانياً : ردَّ ابن فارس كذلك على الدليل الثاني بقوله : " ونحن نقول : إنَّ في " قعد " معنى ليس في " جلس " ألا ترى أنَّا نقول : قام ثم قعد ، وأخذه المقيم والمقعد ... ثم نقول : " كان مضطجعاً فجلس " فيكون القعود عن قيام ، والجلوس عن حالة هي دون الجلوس ... وعلى هذا يجري الباب كله ... " (٢) .

وأما قولهم : إنَّ المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يُعبَّر عن الشيء بغير عبارته ، وذلك أنا نقول في " لا ريب فيه " : " لا شك فيه " ، فلو كان الريب غير الشك ؛ لكانت العبارة عن معنى الريب بالشك خطأً ، فلما عُبِّر عن هذا بهذا علم أنَّ المعنى واحد .

قالوا : وإنما يأتي الشعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد تأكيداً ومبالغة كما سبق الاستشهاد عليه (٣) .

ردَّ ابن فارس على ذلك بقوله : " إنما عُبِّر عنه من طريق المشاكلة ، ولسنا نقول : إن اللفظتين مختلفتان ؛ فيلزمنا ما قالوه ، وإنما نقول : إنَّ في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى ... " (٤) .

---

(١) الصاحبي : صـ١١٤ .
(٢) الصاحبي صـ١١٦ .
(٣) المرجع السابق صـ١١٥ .
(٤) الصاحبي صـ١١٦ .

وأما احتجاجهم بأن أصحاب اللغة إذا أرادوا أن يفسروا اللُّبَّ قالوا : هو العقل ... إلخ .

فقد ردَّ على ذلك أبو هلال العسكري بقوله : " قلنا : ونحن أيضاً كذلك نقول : إلا أنا نذهب إلى أنَّ قولنا : اللُّب : وإن كان هو العقل ؛ فإنه يفيد خلاف ما يفيد قولنا : العقل ، ومثل ذلك القول وإن كان هو الكلام ، والكلام هو القول ؛ فإنَّ كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيده الآخر ... وكذلك جميع ما في هذا الباب ... " (١) .

وأما احتجاجهم بما نقل عن العرب من أمثلة تؤيد وقوعه في اللغة ، ومن ذلك ما نقل عن الآمدي في كتابه إحكام الأحكام ، حيث قال : " والدليل على وقوع الترادف في اللغة ما نقل عن العرب من قولهم : الصَّهْلبُ والشَّوذَبُ من أسماء الطويل ، والبُهتر والبحتر من أسماء القصير ... " (٢) .

فيمكن الرد على ذلك إضافة لما سبق بأن إحدى الكلمتين يمكن أن تكون نتيجة تطور صوتي للكلمة الأخرى ، فهما في حقيقة الأمر كلمة واحدة، ثم حدث تطور صوتي نشأ عنه صورة الكلمة الأخرى ، كما حدث ذلك للفظ " البُهتُر والبُحْتر من أسماء القصير (٣) .

وهكذا رأينا فيما سبق أنَّ من كتب اللغة ما يميز دلالة خاصة لكل لفظ من الألفاظ التي تطلق على الشيء الواحد ؛ وهو مذهب أبي منصور الثعالبي في فقه اللغة ، وأبي هلال العسكري في " الفروق اللغوية " ، وأحمد بن فارس في الصاحبي في فقه اللغة " ، وأبي الفتح عثمان بن جني في " الخصائص " ، وهم من علماء العربية في القرن الرابع الهجري .

ومن العلماء المحققين الذي عنوا بدراسات متخصصة في جانب "

(١) الفروق اللغوية صـ١٣ ، ١٤ .
(٢) سبق تخريج ذلك .
(٣) ينظر : علم اللغة بين التراث والمعاصر صـ٢٥٤ .

الفروق " : نور الدين الجزائري في كتابه " فروق اللغات " ، والحكيم الترمذي في كتابه " بيان الفرق بين الصدر والقلب والفؤاد واللُّب " ؛ وهو من علماء القرن الثالث ، ويُعتبر خطوة متقدمة جداً في هذا الجانب الهام .

***رأي المحدثين :**

اهتم علماء اللغة المحدثين اهتماماً بالغاً بهذه القضية ، وقد انقسموا كما انقسم العرب إلى فريقين :

١- فريق يؤيد وقوع الترادف في اللغة – وهو رأي الأقلية ، وهو يقع لفترة قصيرة محدودة .

٢- وفريق آخر ينكر وقوع الترادف إنكاراً تاماً ، ويرى أنَّ الكلمات إذا كانت مختلفة في الأصوات ؛ فلابد أن تكون معانيها مختلفة أيضاً [١] .

ويمكن تناول هذين الرأيين بشيء من الإيضاح على النحو التالي :

أولاً : رأي علماء اللغة الغربيين :

انقسم علماء اللغة الغربيون – كما سبق – إلى فريقين ، ما بين مؤيد ومعارض لوقوع هذه الظاهرة ، ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي :

أولاً : يؤيد بعض المحدثين الغربيين وقوع الترادف في اللغة ، ومن أشهرهم أولمان (ullmann) ، فهو يقول :

" من البدهي أن الترادف الكامل غير موجود أو نادر الحدوث جداً ، وترفٌ لا تستطيع اللغة أن تقدمه بسهولة ... " [٢] .

ويرى كذلك أنه إذا وقع هذا الترادف التام فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة ، حيث إنَّ الغموض الذي يعتري المدلول ، والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه ، وكذلك سرعان ما تظهر

(١) ينظر علم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٥٢ .

(٢) دور الكلمة في اللغة صـ٩٨ ، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٥٣ .

بالتدريج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد ... " (١) .

ثانياً : ينكر كثير من علماء اللغة المحدثين الغربيين وجود الترادف في اللغة ، ومن هؤلاء المنكرين كل من بلومفيلد الذي نقل عنه قوله :

" إننا ندعي أنَّ كل كلمة من كلمات الترادف تؤدي معنى ثابتاً مختلفاً عن الأخرى، وما دامت الكلمات مختلفة صوتياً فلابد أن تكون معانيها مختلفة كذلك " (٢)

ومن هؤلاء ف . هـ جورج الذي يقول :

" إذا كانت كلمتان مترادفتين من جميع النواحي ، ما كان هناك سبب في وجود الكلمتين معاً ... " (٣) .

وعلى هذا فكل كلمة من الكلمات المترادفة تختلف عن الأخرى في بعض ملامح المعنى الأساسية أو الإضافية (٤) .

ومن هنا يتضح لنا أنه إذا كان بينهم اتفاق فيما يعرف بالترادف الناقص من حيث الاعتراف بوجوده ، فإنهم لم يتفقوا على ما يعرفُ بالترادف التام .

يقول أولمان (ullmann) :

" إذا اشترطنا التماثل التام بين المفردتين فلن يكون هناك مترادفات ، ولكن قد يوجد سمة عددٌ من الكلمات المتشابهة في المعنى ، ويمكن تبادلهما بصورة جزئية ... " (٥) .

---

(١) دور الكلمة في اللغة صـ٩٨ ، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٥٣ .
(٢) في الدلالة اللغوية صـ١٢٥ .
(٣) في الدلالة اللغوية صـ١٢٥ .
(٤) ينظر : علم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
(٥) سبق توثيق ذلك عند تعريف الترادف .

ومن هنا يتأكد لنا – كما سبق – أنه لا ينكر الترادف إنكاراً تاماً ، وإنما يقول به على القول بوجود فروق دقيقة بين الكلمات .

هذه هي خلاصة رأي اللغويين المحدثين من علماء الغرب في العصر الحديث ، وهي تذكرنا بموقف ابن الأعرابي ، وابن فارس ، وغيرهما ممن يمنعون وقوع الترادف التام في اللغة .

***رأي المحدثين العرب :**

اهتم كذلك علماء اللغة العرب في العصر الحديث بهذه الظاهرة اهتماماً بالغاً ، وقد أجازوا وقوعها في اللغة ، ووضعوا لها شروطاً وقيوداً هي أقرب ما تكون إلى الإنكار .

ورأيُ المحدثين العرب في ذلك يمثله رأي عَلَمَيْن كبيرَيْنِ من أعلام اللغة ، وهما الدكتور / إبراهيم أنيس ، والدكتور / أحمد مختار عمر .

أما الأول منهما فقد أجاز وقوع الترادف في اللغة ؛ إذا تحققت بعض الشروط ، وأهمها : الاتحاد في العصر ، والبيئة اللغوية بأن تكون الكلمتان موجودتين في زمان واحد ، وفي مكان واحد ، والاتفاق التام في المعنى في ذهن الغالبية من أفراد البيئة ، وألا تكون إحدى الكلمتين ناتجة عن التطور الصوتي لكلمة أخرى [١] .

ومما اجتمعت فيه هذه الشروط قول الله – تعالى – : ﴿ تَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا ﴾ [٢] وقوله – سبحانه – : ﴿ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [٣] ومن ذلك أيضاً : حضر وجاء ، وبعث وأرسل [٤] .

وهذه الشروط – وكما سبق أن قلنا – أقرب ما تكون إلى إنكار هذه

(١) في اللهجات العربية صـ ، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٥٣ ، ٢٥٤ .
(٢) يوسف : ٩١ .
(٣) البقرة : ٤٧ .
(٤) في الدلالة اللغوية : صـ١٢٦ .

الظاهرة .

وأما الثاني منهما فيلخصُ رأيه في وقوع الترادف التام بقوله : " إذا أردنا بالترادف التطابق التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات ، دون أن يوجد فرقٌ في اللفظين في جميع أشكال المعنى ، ونظرنا إلى اللفظين داخل اللغة الواحدة ، وفي مستوى لغوي واحد ، وخلال فترة زمنية محددة ، وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة ، فالترادف غير موجود على الإطلاق ... " (١) .

ومن هذا الرأي يتضح لنا أنَّ الترادف التام عنده ينعدم تماماً ، وليس له وجود على الإطلاق ، وخاصة في وجود هذه القيود والشروط القاسية .

وبذا تكون خلاصة رأي اللغويين العرب المحدثين هي أنهم يجيزون وقوع الترادف مع وضع شروط أو قيود هي أقرب ما تكون إلى إنكاره .

التوفيق بين آراء اللغويين :

إنكار الترادف ، والتماس الفروق الدقيقة بين الكلمات التي يظن فيها اتحاد المعنى ، والقول بالتباين بين اسم الذات واسم الصفة أو صفة الصفة ؛ ذهب إليه بعض العلماء – كما سبق – في أواخر القرن الثالث الهجري ، واشتدَّ الجدل حوله في القرن الرابع الهجري ، فمن منكر للترادف ، ومن مغالٍ في وقوعه ، ومن معتدل فيه (٢) .

ومن خلال هذا الرأي الأخير وهو رأي المعتدلين يمكننا أن نوفق بين رأي المنكرين والمغالين على النحو التالي :

يرى بعض اللغويين المحدثين أنَّ كثيراً من الأسماء المترادفة كانت في الأصل نعوتاً لأحوال المسمَّى الواحد ، ثم تنوسيت هذه الأحوال بالتدريج ، وتجردت مدلولات هذه النعوت مما كان بينها من فوارق وغلبت عليها

(١) في الدلالة اللغوية صـ١٢٦ .

(٢) دراسات في فقه اللغة صـ٢٩٦ ، بتصرف يسير .

الاسمية ، مثل باقي أسماء الأسد ، وأسماء السيف ، حيث إن كل واحد من هذه الأسماء كان يدل في الأصل على وصف خاص مغاير لما يدل عليه الآخر [١] .

ومن نظر من اللغويين إلى أصل الوضع عدَّها من الصفات ، ومن نظر إلى ما صارت إليه ، وأصبحت تدل عليه عند إطلاقها عدَّها من الأسماء .

ويعتبر ابن فارس واحداً من هؤلاء المعتدلين الذين كانوا يعترفون بوجود الترادف في لغة العرب مع وجود بعض الفروق الجزئية بين الكلمات المترادفة في أصل الوضع .

قال السيوطي نقلاً عن بعض العلماء :

" والحاصل أن من جعلها مترادفة ينظر إلى اتحاد دلالتها على الذات، ومن يمنع ينظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى ، فهي تشبه المترادفة في الذات ، والمتباينة في الصفات ... " [٢] .

ومن هنا فإنه لا مناص من الاعتراف بوجود الترادف في اللغة العربية، ولا مفر من القول بالفروق بين المترادفات ، وإن كانت هذه الفروق قد تتوسيت فيما بعد – على ما يبدو لنا – وأصبح من حق اللغة التي ضمتها إليها أن تعتبرها ملكاً لها ، ودليلاً على ثرائها ، وكثرة مترادفاتها [٣] .

ورغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى من فروق أحياناً ؛ فإننا لا يصح أن ننكر الترادف مع من أنكره جملة ، فإنَّ إحساس الناطقين باللغة كان يعامل هذه الألفاظ معاملة المترادف ، فتراهم يفسرون اللفظة منها

(١) د/ علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة صـ١٧٤ ، ط / دار نهضة مصر للطبع والنشر – الطبعة الأولى – القاهرة .

(٢) المزهر ١ / ٤٠٥ .

(٣) دراسات في فقه اللغة صـ٣٠٠ بتصرف يسير .

بالأخرى ، كما روي عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : قلت لأعرابي : ما المحبنطئ ؟ قال : المتكأكئ . قال : قلت : ما المتكأكئ ؟ فقال : المتآزف . قال : قلت : ما المتآزف ؟ قال : أنت أحمق (١) .

فالذي نطمئن إليه هو أنَّ الترادف موجودٌ في اللغة ، ولكنه يصل إلى حدث النُدْرة ، وذلك أننا لو التزمنا بشروط المحدثين فسوف تضيق دائرة الترادف إلى حد كبير ، ولا يوجد إلا في حالات فردية نادرة يحددها السياق ، ولكنه ظاهرة نادرة الحدوث ولا تجود بها اللغة بسهولة ، وأكثر ما نراه فيما يُسَمَّى " الكلمات المعتمة " التي لا شفافية فيها مثل : أمام وقُدَّام ، وخلف ووراء ، وشمال ويسار ، وتحت وأسفل (٢) .

ويعتدل أحد المحدثين في قوله ؛ فيرى أنه لا ضير أن نأخذ بمذهب من يقول في شأن الترادف :

" وينبغي أن يحمل كلام من منعه على منعه في لغة واحدة ، فأما في لغتين فلا ينكره عاقل ... " (٣) .

وذلك مبني على كون اللغات اصطلاحية ؛ وذلك بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين ، والأخرى الاسم الآخر للمسمَّى الواحد من غير ان تشعر إحداها بالأخرى ، ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان ، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر (٤) .

يقول أحد الأساتذة المحدثين :

" والحق أنَّ الفريقين قد أسرفا في الرأي ، وبالغا في القول ، فإنكار الترادف ومحاولة تأويل جميع أمثلته وتصيد الفروق في المعاني فيه من التعسف ما فيه ؛ فالعرب كانوا منتشرين في شبه الجزيرة العربية ، وقد تضع

(١) ابن دريد ، جمهرة اللغة ٣ / ٢٧ ، وينظر فقه العربية للدكتور / رمضان عبد التواب صـ٢٧٨ .
(٢) علم اللغة بين التراث والمعاصرة صـ٢٥٤ ، ٢٥٥ بتصرف يسير .
(٣) المزهر ١ / ٤٠٥ ، وينظر دراسات في فقه اللغة صـ٢٩٩ .
(٤) ينظر : المزهر ١ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ودراسات في فقه اللغة صـ٢٩٩ .

قبيلة اسماً لشيء ، وتضع قبيلة أخرى اسماً للشيء نفسه ؛ فيختلف الاسمان ويتحد المُسَمَّى ، وهكذا ثم تتداخل اللغات بسبب الاختلاط ؛ فيأخذ هذا من لغة هذا ، وهذا من لغة هذا .

أما القول بكثرة المترادف فلا يخلو من مبالغة ؛ لأن كثيراً من أمثلته يمكن إخراجها من بابه على وجه من المجاز أو غيره ، ولذا فالرأي عندي أنَّ الترادف أمر واقع في اللغة ، ولكنه بالقدر الذي يتناسب مع وجوده فيها دون مبالغة أو غلو أو إسراف .... " (١) .

ومهما يكن من أمر فإننا سنحاول في هذه الدراسة التي بين أيدينا أن نكشف عن المساحة الدلالية بين الألفاظ التي وردت من هذا القبيل ، وذلك على النحو الآتي :

(١) المقتضب في لهجات العرب صـ١٩٦ ، ١٩٧ ، وينظر للدكتور / محمد رياض السيد كريم أيضاً الفروق الدلالية في تاج العروس للزبيدي صـ٥٨ ، ٥٩ ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

الفصل الثانى

الفروق الدلالية في كتاب الألفاظ الكتابية

تجمع في اللغة العربية من المترادفات في الأسماء والصفات والأفعال.. مالم يجتمع مثله للغة سامية أخرى ، بل ما يندر وجود مثله في لغة من لغات العالم .

فلكل من الطويل والقصير ، والكريم والبخيل ، والشجاع والجبان ... في اللغة العربية عشرات من الألفاظ [١] .

وكتاب الألفاظ الكتابية للهمذاني يُعَدُّ واحداً من بين أهم الكتب التي حوتْ مجموعات من هذا القبيل ، وضعت كل مجموعة منها تحت باب معين ، كـ " باب بمعنى أصلح الفاسد " ، و " باب القلة " ، و " باب أجناس الفقر " ، وغيره ، تتشابه في معانيها ، وتختلف في درجاتها وأنواعها .

ويمكن تقسيم هذه الألفاظ التي تناولها الهمذاني في كتابه إلى نوعين :

النوع الأول : يتحفنا فيه الهمذاني بحشد طائفة من الألفاظ التي وضع لها فروقاً دلالية ، مميزاً لكل لفظ منها دلالة خاصة .

والنوع الثاني : يُصَرّح فيه الهمذاني بالتوحد التام بين العديد من الألفاظ ، مما يعني الترادف التام بينها ، فيصرّح أن هذه الألفاظ بمعنى واحد.

ويمكن تناول هذين النوعين على النحو التالي :

أولاً : ما صرَّح فيه بتمييز الفروق :

تنويع الاستعمال يظهر لنا دقة حس العربي في استعمالات الألفاظ إزاء المعاني والأحداث ، وتمييزه الفروق الدقيقة بينهما [٢] :

والهمذاني يُعَدُّ واحداً من بين اللغويين الذين ميزوا دلالة خاصة لكل

---

(١) د/ وافي ، فقه اللغة صـ١٦٨ ، ١٦٩ بتصرف يسير .

(٢) د/ سلامة عمر عبد الرحيم ، علم الدلالة صـ٥٣ ، ط / ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م .

لفظ على انفراد ، بحيث يُستعمل كل منهما في سياقات معينة لا يستخدم فيها الآخر .

ومما جاء عنه في كتابه " الألفاظ الكتابية " :

" والمقرِفُ الذي أبوه غير عربي ، والهجين الذي أمه غير عربية ، وهو بَيِّن الهُجْنَة ... " (١) .

وهنا ميز الفرق عن طريق الرجوع إلى حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة .

ويُقال : أفرط في الشيء : إذا تجاوز القصد ، وفَرَّط إذا قصَّر فيه ، فَميَّز بين الإفراط والتفريط " (٢) .

وهنا ميز الفرق عن طريق ما توجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه ، فالأول منهما تعدى بالهمزة ، والثاني ضُعِّفت فيه العين .

ويقول أيضاً : " الاشتياق فعل المُهْتاج ، والشَّوقُ فعل الهائج ، وقد شاقه كذا ، واشتاق هو وشوَّقه : إذا ردَّد النهج مرة بعد أخرى ... " (٣) .

وفي باب الحزن والامتعاض : يُقالُ : أشجاهُ الأمر يُشجيه من الشَّجَا؛ وهي الغُصَّة ، وشجاه يَشْجُوه من الشَّجو : وهو الحزن (٤) .

ويقول أيضاً : والمُفَرَّحُ المسرور ، والمُفْرحُ بالتخفيف المُثقل بالدَّيْن ، يُقال : أفرحه الدَّيْنُ : أثقلَهُ (٥) .

---

(١) عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني ، الألفاظ الكتابية صـ٣١ – راجعه وقدم له الدكتور / السيد الجميلي – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م (باب في كرم المحتد والأصل) .

(٢) الألفاظ الكتابية صـ٨٦ ، باب المبالغة والإفراط .

(٣) باب الشوق صـ٩٠ .

(٤) الألفاظ الكتابية صـ٩١ .

(٥) باب أجناس السرور صـ٩١ .

ويُقال: فريتُ الشيء أفريه من التقدير والإصلاح ، وأفريتهُ: شققتُهُ وأفسدتُهُ [١]

وفي باب الفصل بين الشيئين يُقال : بين الأمرينِ بونٌ بعيدٌ – أي فصل – وبَيْنٌ أي بُعْد [٢] ، قال الشاعر :

هيهات بين اللُّؤم بونٌ والكرم ∴ أبعدُ مما بين بُصرى والحَرَمْ [٣] .

وقال أبو زيد :

" بينهما بَوْنٌ وبَيْنٌ ، والأصمعي لا يجيز إلا البَوْن وهو الوجه ، وكان أبو زيد يجيز بينهما بَيْنٌ ؛ وذلك أنه كان يوسع اللغات ، ويجيز ما يردُّه الأصمعي في كثير من الأشياء " [٤] .

وهكذا في الأمثلة السابقة مَيِّز الهمذاني الفرق بين الألفاظ التي ساقها عن طريق ما توجبه صيغة اللفظ ، حيث أدَّى الاختلاف في الصيغة إلى الفرق في المعنى ، سواءً أكان ذلك بالتعدي عن طريق الهمزة أو التضعيف، نحو أفرط وفَرَّط ، أو كان بالتعدي عن طريق الهمزة كما في شجاه وأشجاهُ ، أو كان بالاختلاف في صيغة المصدر كالشَّوق والاشتياق ، أو كان مما يُقال بالواو والياء ، نحو البَوْن والبَيْن ، فالبونُ لا يكون إلا في السعة والفضل ، والبين لا يكون إلا في القطيعة والبُعد .

أو كان بهمزة فعل وأفعل والمعنى مختلف ، كما في فريته وأفريته ، فالأول من التقدير والإصلاح ، والثانى من الشق والإفساد.

---

(١) باب القطع صـ٩٤ .

(٢) صـ١١٤ .

(٣) هذا البيت من بحر البسيط ، الشاهد فيه مجيئ البون في السعة والفضل ، والبين في القطيعة والبُعد .

(٤) الألفاظ الكتابية صـ١١٤ ، ١١٥ .

وهناك ألفاظ أخرى ذكرها الهمذاني ، ووضع لها فروقاً في المعنى بين الكلمتين ، وذلك عن طريق الاختلاف في صفات المعنيين اللذين يُطلب الفرق بينهما ، ومنها :

ما جاء في باب المحاكمة : " والجُعالة ما يُجعل للعامل من الرُّشا والمصانعات ، والعُمالة ما يُسمى للعامل من عمله ، والإتاوة ما يؤديه بعض الملوك إلى من قهره صُلحاً ، والفيءُ الخراجُ ، والأجلابُ الأموال التي تجلب من وجوهها ، والجالبة جزية الرءوس من أهل الذمَّة ... " (١) .

ويُقال : أظهر فلانٌ ما كان خفياً ، وأذاع ما كان كاتماً ، وأثار ما كان كامناً ، وأبان ما كان مبهماً (٢) .

وتقول : أخذت من كل نوع من أنواع الأدب حظاً كاملاً ، ومن كل فن من الفنون سهماً وافراً (٣) .

ويُقال أيضاً : ليس لفُلان مقعَدُ رَجُل ، ولا مربطُ فرس ، ولا مبركُ بعير، ولا مَرْبضُ عنز ، ولا مجثم حمامة ، ولا مفحَصُ قطاة ... " (٤) .

ويقال أيضاً في باب الفصاحة : " والأعْضبُ من الرجال : الذي لا أخ له ، ومن الظباء الذي انكسر أحد قرنيه ... " (٥) .

ويقالُ : رجلٌ ملهوزٌ ؛ إذ بدا الشيبُ في لِهزمته ، وهو أَشْمَطُ إذا اختلط البياض والسواد وهو أشيب ... " (٦) .

وفي باب الدسم وتأثيره يُقال : يدي من البيض زَهِمَة ، ومن اللبن وَضِرَة ، ومن السَّمْن نَسِقَة ، ودَسِمَة ، ومن الفاكهة كمِدَة ولَزِجَة ، ومن

(١) الألفاظ الكتابية صـ١٠٠ .
(٢) السابق صـ١٢٢ ، باب إذاعة السر .
(٣) نفسه صـ١٢٧ ، باب الأصناف .
(٤) باب منزل الوحوش صـ١٣٤ .
(٥) الألفاظ الكتابية صـ١٠٨ .
(٦) السابق صـ١٤٤ باب الشيب .

الجُبن نَمِسَة وسَنِمَة ، ومن الغالية فائحة وعَبِقَة ، ومن السَّمك سَهِكةٌ ووضِرَة ، ومن الحديد صدئة ، ومن النفط جَعِدة ، ومن الجِصِّ شَهِرَة ، ومن الطين لثِقَة ، ومن التراب تَرِبَة ، ومن الخبز نَسِقَة ... " (١) .

ومما جاء عنه أيضاً في باب أجناس الروائح : " ولا يكون الأَرجُ إلا رائحة طيبة ، والعَرْفُ رائحة الطيب وغيره ... " (٢) .

ويقول أيضاً: " والهَيْضَلَةُ : جماعة يُغزى بها وليسوا بجيش كثير، والخميسُ: الجيشُ الكثير ، والجرَّارُ : الجيش الذي لا يسير إلا زحفاً من كثرته ، والجَحْفل : الجيش الكثير ، والجمهور : الجيش العظيم ، والجمع جماهير ، واللَّجِبُ : الجيش الكثير ، والسرية : القطعة والجمع السرايا ، والعَرَمْرَمُ : الضخم من العسكر ، والأرعن : الجيش الذي له رُعْن الجّبل وهو أنفه ... " (٣) .

ويُقال : كتيبة شهباء : إذا كان عليها بياض الحديد وصفاؤه ، وكتيبة جأواء : إذا كان عليها صدأ الحديد وسواده ، وكتيبة خرساء : إذا لم يسمع لها صوت من كثرة الحديد وقعقعته ، وكتيبة شعواء : إذا كانت منتشرة ... وكتيبة مُلَمْلَمَة : إذا كانت مستديرة مجتمعة ، وكتيبة رَمَّازة : إذا كانت ترمز من كثرتها ؛ أي تتحرك ، وكتيبة أَرَجْرَجَة : إذا كانت تَرَجْرَجُ من كثرتها ؛ أي تجيئ وتذهب ، وأصل الترجرج التحرك ، والفيلق الجيش العظيم والخميس كذلك (٤) .

وبعد كل هذه الأمثلة التي ميز الهمذاني بينها ، ووضع لها الفروق الدقيقة ، لا يسع الباحث إلا أن يقر ويذعن بأن تنويع الاستعمال يظهر دقة العربي في استعمالات الألفاظ إزاء المعاني والأحداث ، وتمييزه دلالة خاصة

(١) الألفاظ الكتابية صـ١٦٧ .
(٢) الألفاظ الكتابية صـ١٢٦ .
(٣) السابق صـ١٥٦ ، باب الطليعة والجيش .
(٤) نفسه صـ١٥٦ ، ١٥٧ .

لكل لفظ على انفراد .

ويظهر لنا كذلك كيف كان القدماء يجمعون الكلمات التي تربط بينها وشائج وروابط قوية ، مع إظهار المساحات الدلالية فيما بينها .

ثانيا : **مانص الهمذانى على أنه واحد** :

ورد في كتاب الألفاظ الكتابية العديد من الألفاظ التي نصَّ الهمذاني على انها بمعنى واحد ، وأنها مترادفة ترادفاً تاماً ، وليس بينها فروق في المعنى أو الدلالة ، ولكن بالتثبت والرجوع إلى المصادر المختلفة تبيَّن أنَّ بينها فروقاً ولو يسيرة ، ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي :

***الفرق بين الوَصْم والخَلَل :**

نص الهمذاني على الترادف بين الوَصْم والخلل ، وذلك بقوله : " والوصم والخللُ واحد " (١) .

وبادئ ذي بدء يمكن القول أنّه بالرجوع إلى كتب اللغة والغريب ؛ تبيَّن أنَّ بينهما فرقاً ، وأنهما ليسا واحداً كما ينص على ذلك الهمذاني .

يقول الخليل : " الوصْمُ : صَدْعٌ أو كسْرٌ غير بائن في عظم ونحوه ، في عود وكل شيء ، ووُصِمَ الرمح فهو موصوم ؛ وهو صَدْعُ الأنبوب طولاً ..." (٢).

ومن كلام الخليل يتضح لنا أن الوَصْم هو الصَّدْعُ أو الكسر غير البائن في العظم أو العود وغيره وفي كل شيء ، ويكون في أنبوب الرمح طولاً ، وهذا فرق حسي .

وأما الخللُ فمعناه الفرجة بين الشيئين أو الفتحة التي تكون بينهما ؛

(١) الألفاظ الكتابية ، صـ٢ .

(٢) الخليل بن أحمد ، العين (وصم) ٧ / ١٧٣ ، تح د/ مهدي المخزومي ، ود/ إبراهيم السامرائي – الناشر / دار مكتبة الهلال .

كخلل الدار والسحاب والرماد وغيرها ، وهذا أيضاً فرق حسي [١] .

والذي حدد لنا هذا الفرق الحسي بينهما هو اختلاف وصف المعنيين ، فالأول معناه الصَّدْعُ من غير بينونة ، أو هو الصَّدع في الأنبوب طولاً ، بينما الثاني منهما بمعنى الفرجة أو الفتحة فهو بخلاف ذلك .

يقول الجوهري :

" الوصْمُ : الصَّدعُ في العود من غير بينونة ، يقال : بهذه القناة وصمٌ، وقد وصمت الشيء : إذا شددته بسرعة ... " [٢] .

وثمت فرق آخر يجب التنبه إليه ، وهو أنَّ الوصمَ يكون بمعنى العيب في الإنسان وفي كل شيء ، يُقال : ما في فُلان وصمة إلا كذا وكذا ؛ يعني العيب [٣] ، وهذا يكون حسيًا ومعنويًا .

بينما الخَلَلُ يجيء بمعنى الضعف والوهن ، والرِّقة في الناس ، وفيه معنى الترك والغياب عن الشيء [٤] .

يُقال : في رأي فلان خَلَل : أي فُرْجَة ، وأخلَّ بمركزه : تركه ، وأخَلَّ بقومه : غاب عنهم .. واختلَّ أمره ، وبدا فيه خَلَل [٥] .

---

(١) ينظر للراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن (خلل) صـ١٥٤ ، تح / نديم مرعشلي ، ط / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٢) الجوهري ، الصحاح (وصم) ٥ / ٢٠٥٢ ، تح / أحمد عبد الغفور عطار – الناشر / دار العلم للملايين – الطبعة الرابعة – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

(٣) ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ١ / ٣٠٦ ، تح د/ محمد عبد المعين خان ، الناشر / مطبعة دار المعارف العثمانية – الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

(٤) ابن دريد ، جمهرة اللغة (خلل) ٢ / ١٠٠٥ ، تحقيق / رمزي منير بعلبكي – دار العلم للملايين – الطبعة الأولى ١٩٨٧م ، وينظر : تهذيب اللغة للأزهري (خلل) ٦ / ٣٠٤ ، تحقيق / محمد عوض مرعب ، الناشر / دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى – بيروت ٢٠٠١م .

(٥) ينظر تهذيب اللغة (خلل) ٦ / ٣٠٣ ، وجمهرة اللغة (خلل) ٢ / ١٠٠٥ ، وأساس البلاغة للزمخشري ١ / ٢٦٤ ، تح / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
وينظر اللسان (خلل) ١١ / ٢١٥ ، والتاج (خلل) ٢٨ / ٤٢٧ ، والمحكم (خلل) ٦ / ٣٤١ ، والمخصص ٣ / ٣٦٢ ، والوسيط ٢ / ٦٧٢ .

والخَلَلُ يجيء أيضاً بمعنى التفرق في الرأي والانتشار وهو مجاز ، وفي رأيه خَلَلٌ : أي انتشار وتفرق .

وهكذا بالرجوع إلى مصادر اللغة تأكد لنا الفرقُ بين الوصم والخلل ، وأنهما ليسا مترادفين كما نصّ على ذلك الهمذاني .

ولعل ما يؤكد ذلك الفرق بينهما أنه لا يصح استعمال كل منهما في موضع الآخر ، فلا يُقال : بهذه القناة خَلَلٌ ، ولا يُقال : في رأيه وَصْمٌ .

فالوصْمُ – كما سبق – معناه العيب غير البائن في الحسيات وفي غيرها ، بينما الخَلَلُ معناه الفُرْجَة ، والضعف والوهن والرِّقة .

***بين الوصمُ والفساد :**

الوصْمُ – كما سبق – هو الصَّدْعُ غير البائن ، ويكون في أنبوب الرمح طولاً ، وهو أيضاً العيب والعار يلحق بالحسب ، وهو العيب في الكلام .

أما الفساد فهو التغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة [١] ، أو هو زوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة [٢] ، أو هو انتقاض صورة الشيء .

أو هو خروج الشيء عن حد الاعتدال ، قليلاً كان الخروج أو كثيراً ، ويُضَاده الصلاح ، ويُستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة[٣].

(١) أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية صـ٢١٤ ، تح / محمد إبراهيم سليم – دار العلم للثقافة والنشر والتوزيع – القاهرة .

(٢) الشريف الجرجاني ، التعريفات ١ / ١٦٦ تح / جماعة من العلماء بإشراف الناشر – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ١ / ٢٦٠ ، عالم الكتب – الطبعة الأولى – القاهرة – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

ومن هنا يظهر لنا الفرق بينهما ، فالوَصْمُ صدعٌ غير بائن ؛ فهو عيبٌ خفيف يلحق بالشيء الحسي أو غيره ، وقد يكون طولاً ، بينما الفساد تزول فيه الصورة بالكلية ، وهذا فرق حسي .

وفيه خروج الشيء عن حد الاعتدال ، قليلاً كان الخروج أم كثيراً ، أو فيه تغيير عن المقدار الذي تدعو إليه الحكمة ، وهذا فرق معنوي .

*** بين الوَصْم والفتق :**

إذا كان الوصْمُ عيباً يسيراً غير بائن وقد يكون في الأنبوب طولاً – كما سبق – ، فإنَّ الفتق معناه الفصل بين المتصلين ؛ وهو ضد الرَّتق [١] ، قال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ [٢] .

أو هو الشَّقُّ والفتح كما يقول بذلك بعض علماء اللغة والغريب [٣] .

وقد يجيءُ الفَتْق بمعنى الشُّقَّة والخلاف وتصدُّع الكلمة والفُرْقَة ، والخلل في العيش [٤] ، كما جاء الوَصْمُ بمعنى العيب والعار يلحق بالحسب، جمعه وُصُوم .

***قال الشاعر :**

أرى المال يغشي ذا الوُصُوم فلا تُرىَ ∴ ويدعى من الأشراف من كان غانيًا [٥]

والوَصْمةُ : العيب في الكلام .

---

(١) المفردات في غريب القرآن (فتق) صـ٣٨٥ .

(٢) الأنبياء : ٣٠ .

(٣) النهاية في غريب الحديث (فتق) ٣ / ٤٠٨ .

(٤) ينظر العين (فتق) ٥ / ١٣٠ ، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (فتق) ٦ / ٣٤١ ، والمعجم الوسيط ٢ / ٦٧٢ ، وقد يراد به نقض العهد . النهاية (فتق) ٣ / ٤٠٨ .

(٥) هذا البيت من بحر الطويل ، في اللسان (وصم) ١٢ / ٦٣٩ ، ط / دار صادر – الطبعة الثالثة – بيروت ١٤١٤هـ .

*** بين البعيد والشاسع :**

يقول الهمذاني : " والبعيد ... والشاسع ... واحد " [١] .

من يطالع مصادر اللغة على اختلافها يجد أنَّ البعيد والشاسع بمعنى واحد ، كما نص على ذلك الهمذاني ؛ وذلك أنَّ البُعد في كتب اللغة يجيءُ بمعنيين ، أحدهما : ضدُّ القُرب ، يُقال :

بَعُد يَبْعُد بُعْدًا فهو بعيد ... والأبعدُ ضد الأقرب ، والجمع أَبْعَدُون وأَقْرَبُون ، وأباعدُ وأقارب [٢] ، قال :

من الناس من يغشى الأباعدَ نفعُهُ ويَشقى به حتى الممات أقاربُه .

وإن يك خيرًا فالبعيد يناله ∴ وإن يك شرًا فابن عمك صاحبه [٣] .

وكذا الشاسع يجيئ بمعنى المكان البعيد ، يُقال : شَسَعَ يَشْسَعُ شُسُوعاً [٤] ، قال :

لقد علمتْ أفناء بكر بن وائل ∴ بأنا نزور الشاسع المُتَزحزحا.

ويقولُ ابن دريد: " وشسعتِ الدار شُسُوعًا ؛ إذا بَعُدَتْ، وكل بعيد شاسع [٥].

وفي حديث ابن أم مكتوم : " إني رجلٌ شَاسِعُ الدار " [٦] ؛ أي

---

(١) الألفاظ الكتابية صـ٢٣ .

(٢) العين (بعد) ٢ / ٥٣ ، وينظر تهذيب اللغة ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٣) هذان البيتان من بحر الطويل ، بلا نسبة في العين (بعد) ٢ / ٥٣ ، والشاهد فيهما مجيء لفظ الأباعد من البعد بمعنى ضد القرب ، وقد يجيء البُعد أيضاً من اللعن ، كقولك : أبعده الله : أي لا يرثى له مما نزل به ... وهذا من قولك : بُعداً وسُحقاً ، والفعل منه : بَعِد يَبْعَد بَعَدًا . العين (بعد) ٢ / ٥٤ ، وينظر التهذيب ٢ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٤) ينظر : العين (شسع) ١ / ٢٤٢ ، والمحكم (شسع) ١ / ٣٥٢ ، واللسان ٨ / ١٨٠ .

(٥) الجمهرة (شسع) ٢ / ٨٣٢ ، وينظر المقاييس لابن فارس (شسع) ٣ / ٢٧١ ، تح / عبد السلام هارون – ط / دار الفكر ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٦) هذا الحديث ورد في موطأ مالك ٣ / ٤٦١ ، كتاب ليلة القدر عن عبد الله بن أنيس الجهني ، وليس ابن أم مكتوم ، حديث رقم (٣٣٢ / ١١٤٢) ، الناشر / مؤسسة زايد بن سلطان – الطبعة الأولى – أبو ظبي – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .
وإنما روي في النهاية الأثيرية ٢ / ٤٧٢ لابن الأثير الجزري عن ابن أم مكتوم " إني رجلٌ شاسعَ الدار " أي بعيدها . تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

بعيدها.

مما سبق يُخَيل للباحث أن البعيدَ والشاسِعَ مترادفان ، وأنَّ كلَّ بعيد شاسع وكلَّ شاسع بعيد .

ولكن هيهات هيهات ؛ فقد جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة أنَّه يُقال : شَسَع المكان : اتَّسَعَ وبَعُدَتْ أطرافُه ، وشَاسِعُ الأرجاء : مترامي الأطراف .

ومن هنا قرروا أنَّ كلمة شَاسع تأتي بمعنى الاتساع والكبر، باعتبار ما شاع في استعمال الناس ، وقد استعملوها بمعنى الواسع في أمثلة عديدة من هذا المعجم (١) .

وهذا المعنى لا نجده في المعاجم القديمة ، وإنما جاء الفعل شَسَعَ – كما سبق – مستعملاً في الدلالة على البُعد .

وربما كان استعمال الناس للشاسع بمعنى الواسع هو من قبيل المجاز أخذوه من قولهم : شَسع الفرس : صار بين ثنيته ورباعيته انفراج ، وهو من البُعد ، فمن ثمت قالوا عن المكان الواسع المترامي الأطراف : شَاسع (٢) .

*** بين البعيد والقاصي :**

البعيد – كما سبق – ضد القريب – بينما القاصي من الناس والمواضع : المتنحي البعيد ؛ ففي القاصي إلى جانب البعد معنى التنحي .

يُقال : قَصَا يقصُوا قُصُوًّا : تنحَّى في كل شيء ، والقاصية من الناس ومن المواضع : المتنحى ، يُقال : هي القَصْوَى والقَصْيا (٣) ، ويُقالُ : أقصاه يُقصيه ؛ أي باعده (٤) .

ويقول ابن منظور : " والقَصِيُّ والقاصِي : البعيد ، والجمع أقصاء

(١) ملتقى أهل اللغة ٦ / ٢٧ ، المكتبة الشاملة – تم تحميله في رمضان ١٤٣٥هـ – يوليو ٢٠١٤م .

(٢) الموقع السابق ، نفس الجزء والصفحة .

(٣) العين (قصو) ٥ / ١٨٧ .

(٤) تهذيب اللغة (قصى) ٩ / ١٧٥ .

فيهما ، كشاهد وأشهاد ، ونصير وأنصار ... وكل شيء تنحَّى عن شيء فقد قصا يقصُو فهو قاصٍ ، والأرض قاصية وقَصِيَّة ... " [١] .

وفي التنزيل العزيز : ﴿ إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾ [٢] .

وفي الحديث : " إنما يأكل الذئب من الغنم القاصية " [٣] .

***بين البعيد والغارب :**

البعيد – كما سبق – ضد القريب – بينما الغارب هو البعيد عن مرأى العين الداني للغروب [٤] .

وهذا بخلاف الغريب الذي معناه البعيد عن الوطن ؛ يُقال : غَرُبَ الشَّخْصُ بالضم غَرَابَة بَعُد عن وطنه فهو غريب ، فعيل بمعنى فاعل ، وجمعه غرباء [٥] .

فالغريبُ والغَارِب وإن كان يجمع بينهما المعنى العام وهو البُعد ، إلا أن الثاني منهما وهو " الغَارِب " ينفرد عن الأول منهما وهو " الغريب " بمعنيين :

الأول منهما : البُعد عن مرأى العين فقط .

الثاني منهما : أنَّ فيه معنى الدنو عند الغروب ، فيظهر من استعماله أنه يستعمل في أوصاف الكواكب والنجوم ، يُقال : غَرَبَتِ الشمسُ

(١) اللسان (قصا) ١٥ / ١٨٣ .
(٢) الأنفال : ٤٢ .
(٣) هذا الحديث روي في المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ١ / ٣٣٠ ، حديث رقم (٧٦٥) ، تح / مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .
(٤) أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي ، ينظر له مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٢ / ١٣٠ ، الناشر / المكتبة العتيقة ودار التراث .
(٥) الفيومي ، المصباح المنير ٢ / ٤٤٤ ، ط / المكتبة العلمية – بيروت .

تَغْرُبُ غَرْبَاً وغُروبَاً ، ومَغْرِبُ الشمس ، ومغيربانها [١] .

قال – تعالى – : ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [٢] ﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾ [٣] ﴿ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ ﴾ [٤] .

بين البعيد والشاطر [٥] :

البعيد – كما سبق – من البُعد ضد القُرب ، والشاطر من شَطَر إذا اخذ شَطْراً ؛ أي ناحية ، وصار يُعبر به عن البعيد وجمعه شُطُر [٦] ، نحو قول امرئ القيس :

أشاقكَ بين الخليط الشُّطُر ∴ وفيمن أقام مع الحي هِرٌّ [٧] .

والمحل الشَّطِير : البعيد ، وبه سمي الشاطر لتباعده عن الخير [٨] ، ومنه:

مليكية جاورت بالحجاز ∴ قوماً عُدَاة وأرضاً شطيرًا [٩] .

وبذا يتضح لنا أنَّ الشاطر في كلام العرب : هو المتباعد من الخير ، أخذ من قولهم : نوى شطرٌ : أي بعيدة [١٠] .

قال أبو عبيدة : الشاطر معناه في كلامهم : الذي شطر نحو الشر وأراده [١١] ، من قول الله – عز وجل – : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ

(١) المفردات في غريب القرآن صـ٣٧١ .
(٢) المزمل : ٩ .
(٣) الرحمن : ١٧ .
(٤) المعارج : ٤٠ .
(٥) الألفاظ الكتابية صـ٢٣ .
(٦) المفردات (شطر) صـ٢٦٧ ، وينظر اللسان (شطر) ٧ / ١١٧ ، حيث يُستعمل الشطر بمعنى النحو والقصد والتلقاء والاتجاه .
(٧) هذا البيت من بحر لأمرئ القيس في ديوانه .
الشاهد فيه مجيء الشاطر من الشطر بمعنى الناحية ، وصار يُعبر به عن البعيد .
(٨) جمهرة اللغة (رشط) ٢ / ٧٢٦ .
(٩) هذا البيت من بحر المتدارك ، بلا نسبة في الجمهرة (رشط) ٢ / ٧٢٦ ، وقد استعمل فيه لفظ " الشطير " بمعنى البعيد .
(١٠)ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ١٢٦ .
(١١)ينظر المرجع السابق ، نفس الجزء والصفحة ، وينظر اللسان (شطر) ٧ / ١١٨ .

الْحَرَامِ ﴾ [١] معناه : نحو المسجد الحرام ، قال الشاعر :

إنَّ العسيرَ بها داءٌ مخامرها ∴ فشطرها نظر العينين محسود [٢] .

معناه : فنحوها ... " [٣] .

والشاطِرُ أيضًا لمن يتباعد عن الحق ، وجمعه شُطَّار [٤] .

وعند ابن الأثير : هو الخبيث الذي خلعته عشيرته ، وتبرأوا منه ، وهو الذي أعيا أباه ومؤدبيه خبثًا [٥] .

وهكذا رأينا فيما سبق أنَّ لفظ " الشاطر " لا يرادف البعيد إلا على القول بوجود فروق دقيقة بين الكلمات .

وهذا الاستنتاج يسمح لنا بتأكيد القول بأن كلَّ ما يُظَن بأنه من المترادفات ؛ فهو من المتباينات تباينًا ولو يسيرًا .

وقد ثبت هذا الفرق بينهما بعد الرجوع إلى مصادر اللغة وغيرها ، فلا حاجة إلى القول بأنهما بمعنى " واحد " .

***بين الفقير والمُعدم :**

ذكر الهمذاني كذلك في باب أجناس الفقر عدة ألفاظ ، نصَّ على أنها بمعنى واحد ، ومن بينهما لفظ " الفقير والمُعْدم " [٦] .

والفَقْرُ : ضد الغني ، وعن ابن السِّكِّيت : الفقير الذي له بُلْغَةٌ من العيش [٧] ، قال الراعي يمدح عبد الملك بن مروان ، ويشكو إليه سُعاتَهُ [٨]:

---

(١) البقرة : ١٤٩ .

(٢) هذا البيت من بحر البسيط ، بلا نسبة في كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ١٢٦ . والشاهد فيه مجيئ لفظ " الشطر " بمعنى النحو أو الجهة .

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ١٢٦ .

(٤) المفردات (شطر) صـ٢٦٧ .

(٥) النهاية (شطر) ٢ / ٦٥ ، وينظر للفارابي معجم ديوان الأدب ٢ / ١١٠ ، تح د/ أحمد مختار عمر – مراجعة د/ إبراهيم أنيس – مؤسسة دار الشعب – القاهرة .

(٦) الألفاظ الكتابية صـ٤٠ .

(٧) لسان العرب (فقر) ١٠ / ٢٩٩ .

(٨) المرجع السابق ١٠ / ٢٩٩ .

أما الفقير الذي كانت حَلُوبتُهُ ∴ وَفْق العيال فلم يترك له سَبَدُ [١] .

يُقال : افتقرَ فهو مفتقِرٌ وفقيرٌ ، وأصل الفقير هو المكسور الفِقَار ، يُقال : فَقَرَتْهُ فاقِرةٌ : أي داهية تكسر الفِقَار [٢] .

وأما المُعْدم فهو الذي لا يجدُ شيئاً ، وأصله من العَدَم خلاف الوجود ، أو هو الذي افتقر بعد غنى [٣] .

ويقول الخليل : " العَدَمُ فقدان الشيء وذهابه ، والعُدْم لغة فيه ... والعَدِيم الفقير ؛ لأنه فقد الغنى وأيس منه ، ويجوز جمعه على عُدَمَاء ، كما يجمع الفقير فقراء [٤] ، قال :

فعديمنا متعفِّفٌ متكرمٌ ∴ وعلى الغنى ضمانُ حَقّ المُعدم [٥] .

ومن هذا الكلام السابق يتأكد لنا ما قاله أبو هلال العسكري ؛ وهو أنَّ الإعدام أبلغ في الفقر من الفقر ؛ فإنَّ الفقير هو الذي معه ما يتبلغ به من العيش ، وقدر ذلك أن يكون له ما يكفي عياله ، بينما المُعدم هو الذي لا يجد شيئًا وأصله من العَدَم خلاف الوجود ، وقد أُعدم كأنه صار ذا عَدَم ، وقيل في خلاف الوجود عدم للفرق بين المعنيين .

أو المُعدِمُ هو الذي افتقر بعد غنى ، أو هو الذي فقد الغنى وأيس منه.

ولعلك بذلك تكون قد عرفت الفرق بين اللفظين ، وأنهما ليسا بمعنى واحد ، كما يرى ذلك الهمذاني .

---

(١) هذا البيت في اللسان (فقر) ١٠ / ٢٩٩ لذلك الشاعر المذكور يمدح عبد الملك بن مروان ، والشاهد فيه مجيئ لفظ الفقير الذي له بُلْغَة من العيش .

(٢) ينظر : المفردات (فقر) صـ٣٩٩ .

(٣) ينظر : الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ١ / ١٧٧ ، تح / محمد إبراهيم سليم – الناشر / دار العلم للثقافة والنشر والتوزيع – القاهرة .

(٤) العين (عدم) ٢ / ٥٦ ، وينظر تهذيب اللغة (ع . د . م) ٢ / ١٤٨ ، والمجمل لابن فارس (عدم) ١ / ٦٥٢ ، والمقاييس ٤ / ٢٤٨ .

(٥) هذا البيت من بحر الكامل ، بلا نسبة في العين (عدم) ٢ / ٥٦ ، والشاهد فيه مجيئ لفظ العديم بمعنى الفقير الذي فقد الغنى وأيس منه .

بين الفقر والإملاق :

ومما نصَّ الهمذاني على ترادفه لفظ الفقر والإملاق ، حيث صرَّح في باب أجناس الفقر أنهما بمعنى واحد [١] .

وبالبحث في المصادر المختلفة تبيَّن لنا أن الأمر على خلاف ذلك ، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي :

يقول ابن دريد : " ومُمْلِقٌ : فقير ، والمصدر : الإملاق ؛ وهو قلة ذات اليد ، أَمْلَق يُملِقُ إملاقاً فهو مُمْلِقٌ ، وكذا فُسِّر في التنزيل ... " [٢] .

وقال الليث : " الإملاق : كثرة إنفاق المال وتبذيره حتى يورث حاجة [٣] ، وفي الحديث " أنَّ امرأة سألت ابن عباس : أأنفق من مالي ما شئت ؟ قال : نعم ، أملقي من مالِكِ ما شئتِ ... " [٤] .

قال الله : " خشية إملاق " [٥] ؛ معناه : خشية الفقر والحاجة [٦] .

وقال ابن شُميل : " إنَّه لمملِقٌ : أي مفسد ، والإملاق : الإفساد [٧] .

وقال ابن فارس : " ويُقال : الإملاق إتلاف المال حتى يُحْوِج ، والقياس واحد ، كأنه تجرَّد عن المال ... " [٨] .

وعند ابن الأثير : أصل الإملاق : الإنفاق ؛ يقال : أملق ما معه إملاقًا ، ومَلَقَهُ ملقًا : إذا أخرجه من يده ولم يحبسه [٩] .

ويرى أبو هلال العسكري : " أنَّ المُملق مُشْتق من المَلَق وهو

---

(١) الألفاظ الكتابية صـ٤٠ .
(٢) الجمهرة ٢ / ٩٧٥ (ملق) .
(٣) تهذيب اللغة (ملق) ٩ / ١٤٩ .
(٤) هذا الحديث ورد في كتاب الفائق للزمخشري (م . ل . ق) ٣ / ٣٨٦ ، والنهاية الأثيرية (م . ل . ق) ٤ / ٣٥٨ .
(٥) الإسراء : ٣١ .
(٦) التهذيب (ملق) ٩ / ١٤٩ .
(٧) التهذيب (ملق) ٩ / ١٤٩ .
(٨) المقاييس (ملق) ٥ / ٣٥١ .
(٩) ينظر النهاية (ملق) ٤ / ٣٥٧ .

الخضوع والتضرع ... فلما كان الفقير في أكثر الحال خاضعاً متضرعاً سُمِّي مُمْلقاً ... ويجوز أنْ يُقال : إنَّ الإملاقَ نُقِل إلى عدم التمكن من النفقة على العيال ؛ ولهذا قاله الله – تعالى – : ﴿ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ ﴾ (١) ؛ أي خشية العجز عن النفقة عليهم (٢) .

ومما سبق يتضح لنا أن الإملاق معناه قلة ذات اليد ، أو كثرة إنفاق المال وتبذيره حتى يورث حاجة ، وفيه معنى الإفساد والإتلاف والتجرد .

وفي المملق أيضًا معنى الخضوع والتضرُّع فهو مشتق من المَلَق بهذا المعنى ، وذلك لأنَّ الفقير يظل في أكثر الحال خاضعاً متضرعاً فسُمِّى مُملِقًا .

ويجوز أن يُقال إنَّ الإملاق نُقل إلى عدم التمكن من النفقة على العيال .

ومن كل ما سبق يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ بين الفقر والإملاق فرقاً ، وأنَّ الإملاق ليس معناه الفقر ، وإنما معناه الافتقار ومنه الآية التي سبق ذكرها ، وهو ما صرح به بعض اللغويين (٣) .

***بين البُخل والشُّحّ :**

صَرَّح الهمذاني في باب الشُّح أنَّ البُخْل والشُّحَّ معناهما واحد ، وبناء على ذلك فهما مترادفان (٤) .

وقبل الحكم على اللفظتين بالترادف من عدمه يمكننا الرجوع إلى مصادر اللغة لنتعرف على مدى موافقة كلام الهمذاني لمن سبقوه أو مغايرته لهم ، وذلك على النحو التالي :

---

(١) سبق تخريجها .

(٢) الفروق اللُّغَوية ١ / ١٧٨ .

(٣) ينظر : مختار الصحاح للرازي (م . ل . ق) ١ / ٢٩٨ ، تح / يوسف الشيخ محمد – المكتبة العصرية – الطبعة الخامسة – بيروت ١٩٩٩م .

(٤) الألفاظ الكتابية صـ٩٧ .

أولاً : يرى بعض اللغويين أنَّ الفعل " بخل " يُعَدَّى بـ " عن " وبـ " على " أيضًا ؛ لتضمنه معنى الإمساك والتعدي : فإنه إمساكٌ عن مستحق ... " (١) .

وبذا أمكن تحصيل الفرق بين اللفظين ؛ وهو أنَّ البخل إمساك عن مستحق.

ثانياً : يرى بعض اللغويين أنَّ الشحَّ هو البخلُ مع حرص ، فهو أشد من البخل وذلك فيما كان عادة ، قال : ﴿ وَأُحْضِرَتِ الأَنفُسُ الشُّحَّ ﴾ (٢) وقال : ﴿ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ ﴾ (٣) .

ويقال : رجلٌ شحيح ، وقوم أشحة ، قال : ﴿ أَشِحَّةً عَلَى الْخَيْرِ ﴾ (٤) وقال : ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾ (٥)....(٦) .

وقيل الشُّحُّ الحرص على منع الخير ، بينما البخل منع الحق ؛ فلا يقال لمن أدى حقوق الله – تعالى – بخيل (٧) .

وقيل الشُّحُّ : اللؤمُ ، وأن تكون النفس حريصة على المنع (٨) .

وفي الحديث : " الشُّحُّ أن ترى القليل سرفاً ، وما أنفقت تلفاً ... " (٩).

ثالثاً : يزيدُ أبو هلال في الفرق بينهما أن البخيل يبخلُ بما في يده ، والشحيح يشح بما في أيدي الناس وبما في يده ، ولا يقنع بما رزقه الله –

(١) الكليات ١ / ٢٤٢ .
(٢) النساء : ١٢٨ .
(٣) الحشر : ٩ .
(٤) الأحزاب : ١٩ .
(٥) الأحزاب : ١٩ .
(٦) الفروق اللغوية صـ٢٩٥ .
(٧) المرجع السابق صـ٢٩٥ .
(٨) نفسه صـ٢٩٥ .
(٩) هذا الحديث ورد في فوائد أبي بكر الشاشي ١/ ١٠٧، تح / أبو الحسن القرشي الهاشمي – مكتبة الرشد – الطبعة الأولى – الرياض ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

تعالى – [١] .

والبخل أيضاً شعبة من الجبن ؛ لأنَّ الجبن تألم القلب بتوقع مؤلم عاجلاً على وجه يمنعه من إقامة الواجب عقلاً ؛ وهو البخل في النفس ، والبخيل يأكل ولا يعطي ، واللئيم لا يأكل ولا يعطي [٢] .

***بين البُخْل والضّن :**

البُخل – كما سبق – معناه الحرص على منع الحق ، فلا يُقالُ لمن أدى حقوق الله – تعالى – عليه بخيل ، أو هو الإمساك عن شيء مستحق.

وقد ذكر الخليل بن أحمد أنَّ الضِّنَّ والضِّنَّة والمضِنَّة ، كل ذلك من الإمساك والبخل ، تقول : رجل ضنين ، وقوله – تعالى – : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [٣] ؛ أي بمكتوم لما أوحى إليه من القرآن [٤] .

فالضِّنُّ هنا في كلام الخليل فيه معنى الإمساك ، والإمساك معنى عام يجمع بين البُخْل والضِّن ، والضنينُ هو الممسكُ البخيل ، فكلاهما فيه معنى الإمساك ، إلا أنَّ البخل إمساك عن مستحق .

ويرى أبو هلال العسكري في الفرق بينهما أن الضِّنَّ أصله أن يكون بالعواري ، والبخل بالهيئات ، ولهذا تقول : هو ضنين بعلمه ، ولا يُقالُ : بخيل بعلمه ؛ لأنَّ العلم أشبه بالعارية ؛ فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها، ولهذا قال الله – تعالى – : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ولم يَقُل ببخيل [٥] .

وثمت فرق آخر يمكن التنبه إليه ؛ وهو أنَّ الضِّن : المضنون به ؛ فيه معنى النفاسة ؛ فهو الشيء النفيس تضن به لمكانته منك وموقعه عندك.

---

(١) الفروق اللغوية صـ١٩٥ .
(٢) الكليات ١ / ٢٤٢ .
(٣) التكوير : ٢٤ .
(٤) العين (ض . ن . ن) ٧ / ١٠ .
(٥) الفروق اللغوية صـ١٧٦ .

يُقال : فلان ضِنِّي بين أصحابي ؛ أي هو النفيس الذي أَضِنُّ به ، يُقالُ : ضَنَنْتُ بالشيء ضنًا وضَنَانة ، وقيل : ضَنِنْتُ [١] .

والضنينُ هو الشديد البخل ، أو هو البخيل بالشيء النفيس ، وفي التنزيل العزيز ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ ، وضَنَائنُ الله خواص خلقه [٢] .

***الحمية والحفيظة :**

في باب المذمة والاحتقار وإباء الطبع يقول الهمذاني : " الحمية ... والحفيظة واحد ... " [٣] .

والحمية هي الأَنَفَة ، وفي التنزيل العزيز ﴿ إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ [٤] .

يُقالُ : رجلٌ حَمِيٌّ الأنف ؛ إذا كان آنفاً يأنفُ أن يُضام [٥] .

وقد فُسِّرت الحفيظة بالحمية في بابها ، ومثل من أمثالهم : إنَّ الحفائظ تنقض الأحقاد [٦] .

والغضب الذي توجبه الحمية انتقاض الطبع بحال يظهر في تغير الوجه[٧].

أما الحفيظة : فهي الحمية والغضب عند حفظ الحرمة ، وفي المثل " المقدرة تذهب الحفيظة " ؛ يُضربُ في وجوه العفو عند المقدرة [٨] .

والحفيظة أيضاً : الغضب المقتضي للغيرة [٩] ، وقد أحفظه فاحتفظ ،

---

(١) المفردات في غريب القرآن (ض . ن . ن) صـ٣٠٨ ، وينظر المعجم الوسيط ١ / ٥٤٥

(٢) المفردات في غريب القرآن (ض . ن . ن) صـ٣٠٨ ، وينظر المعجم الوسيط ١ / ٥٤٥

(٣) الألفاظ الكتابية صـ١١١ .

(٤) الفتح : ٢٦ .

(٥) العين (أ . ن . ف) ٨ / ٣٧٨ .

(٦) جمهرة اللغة (ح . ف . ظ) ١ / ٥٥٢ .

(٧) الفروق اللغوية ١ / ١٣٠ .

(٨) أساس البلاغة (ح . ف . ظ) ١ / ٢٠٠ .

(٩) السيوطي ، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ١ / ٢٠٣ ، تحقيق / محمد إبراهيم عبادة – مكتبة الآداب – الطبعة الأولى – القاهرة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .

ولا يكون الإحفاظ إلا بكلام قبيح من الذي يعرض له ، وإسماعه إياه ما يكره [١] .

وفي تهذيب اللغة : الحفَاظُ : المحافظة على العهد ، والمحاماة على الحُرَم ومنعها من العَدُوّ ، والاسم منه الحفيظة : يُقال : رجلٌ ذو حفظية ، وأهل الحفائظ أهل الحَفَاظ ؛ وهم المحامون على عوراتهم ، الذَّابُّون عنها [٢]، قال العَجَّاج :

إنَّا أُناسٌ نلزمُ الحَفَاظَا [٣] .

وهكذا بالبحث والتنقيب في مصادر اللغة تبين أن بين اللفظين فرقاً .

فالحيمة هي التغير الذي يظهر على الوجه حال الغضب ، أو انتقاص الطبع بحال يظهر في تغير الوجه ، بينما الحفيظة هي الغضب المقتضي للغيرة ، ولا يكون ذلك إلا بكلام قبيح ، أو هي المحاماة على الحُرَم ومنعها من العدو .

ويرى بعض أصحاب كتب التعاريف أن الحمية : هي المحافظة على الحُرَم ، والذَّب عن التهمة [٤] .

ويرى آخر أن الحفيظة هي الحمية والغضب ، وقيدها الإمام التبريزي في شرح الحماسة بأنها الغضب على ما يجب حفظه [٥] . أو هي المحافظة على المحارم [٦] .

ومن هنا يمكن القول بأنَّ الحمية هي الغضب يظهر على الوجه

---

(١) المحكم (ح . ف . ظ) ٣ / ٢٨٥ .

(٢) (ح . ف . ظ) ٤ / ٢٦٥ .

(٣) هذا شطر بيت من بحر الرجز ، بلا نسبة في غريب الحديث للحربي ٣ / ١٢١٠ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ١ / ١٥٣ (ك . ظ . ظ) : وتمامه : إذ سَئِمتْ ربيعةُ الكِظَاظا
ونُسب لرؤبة في كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لمحمد بن أبي بكر الأنباري ٢/ ٣٣١ ، تح دكتور / حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف ١ / ١٤٧ .

(٥) شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١ / ٤ ، الناشر / دار القلم – بيروت .

(٦) المحيط في اللغة لابن عباد (ح . ف . ظ) ١ / ٢١٦ .

وبدون كلام ، وقد يكون ذلك في القلب بدليل الآية .

وأما الحفيظة فهي الغضب المقتضي للغيرة يصحبه كلام قبيح ، أو هي الغضب عند حفظ الحرمة أو العورة والدفاع عنها .

***بين البائر والخراب :**

ذكر الهمذاني في باب أجناس المعامي والأغفال من الأرض أنَّ البائر من الأرض والخراب بمعنى واحد [١] .

وحتى يمكن التثبت من دقة هذا القول من عدمه ، يمكننا الرجوع إلى المصادر المختلفة ، وذلك على النحو التالي :

أولاً : يرى بعض علماء اللغة أنَّ البائر من الأرض مأخوذٌ من البَوْر ؛ وهي الأرض كلها قبل أن تُستخرج حتى تصلح للزرع أو الغرس .

أو من البُور جمع البَوَار ؛ وهي الأرض الخراب التي لم تزرع ، أو التي تُركت من أن يزرع فيها [٢] .

ثانياً : يرى البعض الآخر أن الأرض الخراب هي التي فسدت بفقد العمارة ، أو غير الآهلة بالناس ، أو التي كانت عامرة بالناس ولكنها خَرِبَت [٣] ، يقول أبو تمام في قصيدته فتح عمورية :

لما رأتْ أختها بالأمس قد خَربتْ كان الخرابُ لها أعدى من الجَرَبِ

(١) الألفاظ الكتابية صـ٢٠٠ .

(٢) ينظر : المحكم (ب . و . ر) ١٠ / ٣٣١ ، ومجمع بحار الأنوار ١ / ٢٢٦ ، وتاج العروس (ب . و . ر) ١٠ / ٢٥٤ .
الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار لجمال الدين محمد طاهر الكجراتي – الناشر / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

(٣) ينظر التوقيف على مهمات التعاريف ١ / ١٥٤ (فصل الراء) ، والتعريفات الفقهية ١ / ٨٦ ، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ١ / ٦٨٣ لأبي موسى الأصبهاني ، تح / عبد الكريم العزباوي – الناشر / جامعة أم القرى – دار المدني – جدة – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م – ١٩٨٨م .

وبهذا يكون قد وضح لك الفرق بين اللفظين ، فإن الأول منهما يختص بالأرض الزراعية المتروكة ، بينما الثاني منهما يختص بالأرض التي كانت مسكونة أو مأهولة ، ثم خربت وذهبتْ عمارتها .

***بين الموات و الغفل** :

الأرض المَوَات هي الأرض الخراب التي لم تُعَمَّر بعد ، وهي اسم يقع على الجماد كله كالحجارة والنبات (١) .

وقيل : هي الأرض التي لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد ، وهي ضد العامرة ، وإحياؤها يكون ببناء أو بغيره (٢) .

أما الأرض الغُفْل فهي من غفل عن الشيء وأغفله ؛ سُمِّيت لأنَّ كثيراً من الناس يغفل عنها (٣) .

ويرى بعض اللغويين في تفصيل أسماء الأرضين وصفاتها أنه إذا لم يكن بها أثر فهي الغُفل (٤) ، أو إذا لم يكن لها علم ، وناقةٌ غُفلٌ إذا لم يكن عليها وَسْم (٥) .

وعند الجوهري : الأرض الغُفل التي لم توطأ وليس بها آثار (٦) ، أو التي لا علم بها وأثر عمارة ... وأغفال الأرض : المجهولة التي ليس فيها أثر يُعرف (٧) .

---

(١) ابن درستويه ، تصحيح الفصيح وشرحه صـ٥٤١ ، تح د/ محمد بدوي المختون ، الناشر : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

(٢) التعريفات الفقهية ١ / ٢٢٠ بتصرف يسير .

(٣) معجم لغة الفقهاء ١ / ٤٤٤ ، والنهاية (غفل) ٣ / ٣٧٦ ، وينظر اللسان (غفل) ١١ / ٤٩٩ ، والتاج ٣٠ / ١١١ ، ومجمع بحار الأنوار ٤ / ٤٩ .

(٤) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي صـ١٩٥ ، تح / عبد الرازق المهدي ، الناشر / إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

(٥) الجمهرة (غ . ف . ل) ١ / ١٦٢ .

(٦) الصحاح (ع . ف . ١) ٦ / ٢٤٣١ .

(٧) التاج (غ . ف . ل) ٣٠ / ١١٠ ، وينظر اللطائف في اللغة ١ / ٢٤٥ .

وبهذا كله يكون قد وضح لنا الفرق بين الوصفين من أوصاف الأرضين ، فالموات اسم يقع على الجماد كله كالحجارة والنبات ، بينما الغُفْل يقع على الجماد وعلى كل ما لا سمة له من الدواب ، حيث يُقال – كما سبق – : ناقة غُفْل : إذا لم يكن عليها وَسْم .

والمواتُ أيضاً – كما سبق – هي التي لم تُعمر بعد ، وهي التي لا مالك لها ، ولا ينتفع بها أحد ، بينما الغُفل هي التي لم توطأ وليس بها آثار ، أو المجهولة التي ليس فيها أثر يُعرف ، أو التي لا علم بها ولا أثر عمارة .

*** بين الدُّربة والحُنكة :**

يذكر الهمذاني في باب " فلان مُجَرَّب في الأمر " ، أنَّ الدُّربة ، والحُنكَةَ ، والتجربة واحد ، يُقال : فلان أحنك سناً ، وأكثر تجربة من فلان [١] .

ولو رجعنا إلى كتب اللغة لوجدنا أنَّ الدُّربة فيها معنى الضراوة والتعود أو الاعتياد على الشيء والولوع به ، وفيها معنى الحذق والمران على الشيء.

قال ابن السكيت : يُقال : تعوَّد فلانٌ عادة سوء ، ودَرِبَ فُلانٌ دُرْبَة سوءٍ يدرب دربًا ، والاسم الدُّربة [٢] .

ويقول الأزهري : " الدُّربة : الضراوة ، وقد دَرِب يَدْرَبُ ... إذا اعتاد الشيء وأولع به ، والدارِبُ : الحاذق بصناعته ... " [٣] .

وقال الليث: الدُّربَة عادة وجُرأة على حرب وكل أمر، ورجلٌ مُدَرَّبٌ قد دربتْه الشدائدُ حتى مَرَن عليها ، ويُقال: ما زال فلانٌ يعفو عن فُلانٍ حتى

(١) الألفاظ الكتابية صـ٢١٦ .
(٢) إصلاح المنطق صـ٢٨٦ .
(٣) تهذيب اللغة (د . ر . ب) ١٤ / ٧٣ .

اتخذها دربة . " [١] .

هذه هي المعاني التي وردت في تفسير لفظ " الدُّرْبَة " ، وهي تعودُ في جُملتها إلى معنى التعوُّد والاعتياد ، بينما ورد في تفسير لفظ " الحُنْكَة " معاني أخرى تغاير ما جاء في تفسير لفظ " الدُّربة " :

يُقال : احتنك الرجلُ ؛ أي : استحكم ، والاسم : الحُنكَة ... ويُقال : حنكَهُ السِّنُّ وأحنكتْهُ : إذا أحكمتهُ التجاربُ والأمور ، فهو مُحَنَّكٌ ومُحْنَكٌ [٢].

يقول ابن سيده : " الحُنكَةُ : السنُّ والتجربة والبصر بالأمور ، وحَنَكَتْهُ التجاربُ والسِّن حَنْكا وحَنَكا وأحْنَكتُه وحَنَّكتْهُ واحتنكتْهُ : هَذَّبتْهُ ... " [٣] .

ومن هنا يتضح لنا أنَّ معنى الحُنْكَةِ هو الفهم والإحكام للأمور والبصر بها ، والتهذيب ؛ وهي الصفات الغالبة عليها .

وذلك يغاير معنى الدُّرْبَة التي فيها معنى التعود والاعتياد والولوع ، والجُرأة والضرَاوة ، والحذق والإتقان ، والتجربة والمران .

وبهذه الصفات والمعاني العديدة لا يمكن القول بأنَّ الدُّرْبة والحُنكة واحد إلا على القول بوجود فروق دقيقة بين الكلمات .

*** بين الحُنكة والتجربة :**

الحُنْكَة – كما سبق – فيها معنى الفهم والإحكام والسن ، والبصر بالأمور والتهذيب ، وهي الصفات الغالبة عليها .

أما التجربة ففيها معنى الاختبار والمعالجة ، وهي في الأصل مصدر الفعل " جَرَّب " ، ثم أُطلقت على اختبار الظاهرة وملاحظتها ملاحظة دقيقة ، كما أُطلقت على ما يعمل أولاً لتلافي نقص في شيء وإصلاحه ، والجمع

---

(١) المرجع السابق ١٤ / ٧٣ .

(٢) ينظر : الصحاح (ح . ن . ك) ٤ / ١٥٨١ .

(٣) المحكم (ح . ن . ك) ٣ / ٤٥ ، وينظر المخصص ١ / ٢٥٤ ، في باب الداهي من الأمور والمجُرَّب .
وكذا اللسان ١٠ / ٤١٧ (ح . ن . ك) ، والتاج ٢٧ / ١٢٧ .

تجارِب بالكسر أيضًا [١] .

يُقال : جربتُ الشيء تجريبًا : اختبرتُه مرةً بعد أخرى ، والاسم التجربة، والجمع التجارب مثل المساجد [٢] .

أو هي ما يحصل من المعرفة بالتكرار ، وقيل : هي معالجة الشيء مرة بعد أخرى حتى يحصل ذلك العلم بنظائرها [٣] .

ولعلنا بذلك نكون قد أدركنا الفرق بين اللفظتين ، فالأولى منهما وهي الحُنْكة فيها معنى الفهم والإحكام والبصر بالأمور والتهذيب .

بينما التجربة فيها معنى الاختبار والمعالجة ، يُقال : جَرَّبه تجريبًا على القياس ، وتجربة غير مقيس : اختبره [٤] ، قال النابغة :

إلى اليوم قد جُربن كُلّ التجارب [٥] .

وقال الأعشى :

كم جَرَّبوه فما زادت تجاربهم ∴ أبا قُدامة إلا المجد والفنعا [٦] .

ويُقال أيضًا : رَجُلٌ مجرَّبٌ كمُعَظَّم ... قد عرف الأمور وجَرَّبها ، فهو بالفتح مُضَرَّس قد جَرَّبَتْهُ الأمور وأحكمته [٧] .

من هذه الفقرة الأخيرة يتضح لنا أن التجربة فيها معنى الفهم والإحكام للأمور كما ورد في معنى الحُنكة .

وبذا يكون بين اللفظتين نقاط اتفاق ونقاط افتراق ، تمنع من القول بالترادف التام بينهما .

---

(١) المعجم الوسيط (ج . ر . ب) ١ / ١١٤ .
(٢) المصباح المنير (ج . ب . ب) ١ / ٩٤ .
(٣) التوقيف على مهمات التعاريف ١ / ٩١ .
(٤) ينظر : التاج (ج . ر . ب) ٢ / ١٥٣ .
(٥) السابق ٢ / ١٥٣ .
(٦) نفسه ٢ / ١٥٣ .
(٧) نفسه ٢ / ١٥٤ .

***بين التفكر والتدبر :**

يقول الهمذاني في باب الجزاء : " والمتدبر ، والمتفكر ، والمتأمل ، والمتوسم واحد ... " (١) .

ولو رجعنا إلى كتب اللغة والفروق لوجدنا أنَّ بين هذه الألفاظ وبعضها الآخر فروق ، ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالي :

يقول ابن فارس : " الفاء والكاف والراء : تردد القلب في الشيء ، يُقالُ : تفكَّر ؛ إذا ردَّد قلبه معتبرًا ... " (٢) .

ويقول أبو هلال العسكري : " التدبُّر : تصرف القلب بالنظر في العواقب ، والتفكر تصرف القلب بالنظر في الدلائل ... " (٣) .

كلام ابن فارس وأبي هلال ظاهر الدلالة على أن بين التفكر والتدبر فرقاً ، فالأول منهما وهو التفكر معناه تردد القلب في الشيء مع الاعتبار ، أو هو تصرف القلب بالنظر في الدلائل ، بينما الثاني منهما وهو التَّدبُّر معناه تصرف القلب النظر في العواقب .

ولعل تردد القلب مع الاعتبار في كلام ابن فارس يعني تصرفه مع النظر في كلام أبي هلال .

***بين التدبر والتأمل :**

التدبُّر : هو تصرف القلب بالنظر في العواقب ، بينما التأمل فيه معنى التثبت ، وهو التثبت في النظر (٤) قال الشاعر:

---

(١) الألفاظ الكتابية صـ١٣ .

(٢) المقاييس (ف . ك . ر) ٤ /٤٤٦.

(٣) الفروق اللغوية صـ١٢١ .

(٤) العين (أمل) ٨ / ٣٤٧ ، وغريب الحديث للحربي ١ / ٣٣٦ ، وينظر تهذيب اللغة ١٥ / ٢٨٤ ، واللسان (أمل) ١١ / ٢٧ ، وينظر المحيط في اللغة (أمل) ٢ / ٤٦٢ . تح دكتور / سليمان العايد – الناشر / جامعة أم القرى – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

تأمَّل خليلي هل ترى من ظعائن ∴ تحمَّلن بالعلياء من فوق جُرْثُم [١] .

يُقال : تأملتُ الشيء ؛ أي نظرت إليه مستثبتًا له ، وتأمل الرجلُ : تثبت في الأمر والنظر [٢] .

ويزيد أبو هلال العسكري بينهما فرقاً آخر فيقول : " التأمل هو النظر المؤمل به معرفة ما يطلب ، ولا يكون إلا في طول مدة ، فكل تأمل نظر ، وليس كل نظر تأملاً ... " [٣] .

فالنظر في التأمل لا يكون إلا مع طول مدة ، بخلاف النظر في التدبر .

***بين التدبر والتوسُّم:**

التدبر – كما سبق – هو تصرف القلب بالنظر في عواقب الأمور ، بينما التوسُّم فيه معنى التفرُّس والتعرف على الآثار والعلامات .

يقول ابن فارس : " الواو والسين والميم أصل واحد يدل على أثر ومعلم ... وفلانٌ موسوم بالخير ، وفلانة ذات مَيْسِم ؛ إذا كان عليها أثر الجمال ..." [٤].

ويقول الزمخشري : " المتوسِّمُ : المتحلِّي بسمة الشيوخ ... ويجوز أن يكون المتوسم : المتفرِّس ، يُقال : توسمت فيه الخير ؛ إذا تفرستُهُ فيه ، ورأيتُ فيه وَسْمَةُ ؛ أي أثره وعلامته ... " [٥] .

وهكذا يتضح لنا من كلام ابن فارس والزمخشري أن التوسُّم فيه أيضاً معنى التأثير والأثر ، يُقال : وَسَمْتُ الشيء وَسْمًا ؛ إذا أثرتُ فيه بسمة [٦] ،

(١) هذا البيت من بحر الطويل ، نسب لزهير بن أبى سلمى فى تاج العروس (أمل) ٢٨ / ٢٧.
(٢) ينظر : اللسان (أمل) ١١ / ٢٧ ، والمحيط في اللغة ٢ / ٤٦٢ نفس الموضع .
(٣) الفروق اللغوية صـ٧٥ .
(٤) المقاييس (و . س . م) ٦ / ١١٠ .
(٥) الفائق في غريب الحديث (و . س . م) ٤ / ٥٩ ، تح / علي محمد البجاوي وآخرون – دار المعرفة – الطبعة الثانية – بيروت .
(٦) المفردات (و . س . م) صـ٥٦١ .

قال – تعالى – ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ﴾ (١) ، وقال – تعالى – : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (٢) ، أي للمعتبرين العارفين المُتعظين ، وهذا التوسُّم هو الذي سماه قوم الزَّكَانة (٣) وقوم الفراسة وقوم الفطنة (٤) ، قال عليه الصلاة والسلام : " اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله " (٥) .

ولعلنا بذلك نكون قد أدركنا الفرق بين الكلمتين ، فالأولى بمعنى تصرف القلب بالنظر في العواقب ، بينما الثانية منهما فيها معنى التفرس والتأثير والأثر .

***بين القبور والأرماس :**

يقول الهمذاني في باب ترادف القبر : " القبور ، والأرماس ، والأجداث ، والبرزخ ، والشق ، والحفرة ، والضريح ، كله واحد ... " (٦) .

هكذا يرى الهمذاني أنَّ هذه الألفاظ مترادفة ومعناها واحد ، أو ليس بينها أي فروق في المعنى .

ولكن لو رجعنا إلى كتب اللغة والتعريفات لوجدنا بين هذه الألفاظ وبعضها الآخر فروقاً دقيقة ، وليست بمعنى واحد كما نصّ على ذلك الهمذاني .

فمثلاً في الترادف بين القبور والأرماس ، يقول الخليل : " القَبْرُ موضع القبر ، وقبرتهُ أقبرهُ قَبْراً ومقبراً ، والإقبار : أن تُهيِّئَ له قبرًا وتنزله

---

(١) الفتح : ٢٩ .

(٢) الحجر : ٧٥ .

(٣) الزَّكنُ : بالتحريك التفرس والظن ، يقال : زكِنْتُهُ صالحاً ، أي ظننته . اللسان (ز . ك . ن) ٦ / ٦٤ .

(٤) المفردات (و . س . م) صـ٥٦١ .

(٥) هذا الحديث ورد في سنن الترمذي ٥ / ٢٩٨ ، برقم : (٣١٢٧) تحقيق / أحمد محمد شاكر وآخرون – الناشر / مطبعة مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .

(٦) الألفاظ الكتابية صـ٢٥٦ .

منزلة ذاك [١] ، قال الله – تعالى – : ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾ [٢] .

ويقول ابن دريد : " القبر : معروف ؛ قبرت الرجل ؛ إذا دفنته ، وأقبرتُه ؛ إذا أعنتُ على دفنه ، أو جعلت له موضع قبر ... " [٣] .

وعند ابن سيدة : القبر : مدفنُ الإنسان ، وجمعه قُبور [٤] .

من كلام الخليل وابن دريد وابن سيده يمكن القول بأنَّ القبر هو موضع الدفن ، أو مدفنُ الإنسان ، ومعنى الدَّفن : الستر والمواراة [٥] .

وأما الأرماسُ فهي من الرَّمْس : مصدر رَمَسْتُه أرمُسُهُ رَمْسَاً ؛ إذا دفنتَهُ ، وبه سميت الرياح روامس ؛ لأنها ترمُسُ الآثار ؛ أي تدفنها ، ثم كثر ذلك في كلامهم فسُمِّى القبر رَمْسَاً ، والجمع أرماسٌ ورموسٌ [٦] ، قال الشاعر :

ألم تر أنَّ المرء حلفُ منية ∴ رهين لعافي الطير أو سوف يُرمَسُ [٧]

ويُقال أيضاً : رَمَسْنَاهُ بالتُراب : كبسناه ، والرَّمْسُ : التُرابُ ترمسُ به الريح الأثر .

ومن هنا ومن كل ما سبق في معنى الرَّمس يتضح لنا أنَّ الرَّمْسَ إلى جانب معنى الدفن معنى الطمس ومحو الأثر ؛ وبه سميت الرياح روامس لأنها ترمسُ الآثار ؛ أي تدفنها ، ثم كثر ذلك في كلامهم فَسمي القبر رَمْسَاً.

والرمسُ أيضاً فيه معنى الكبس ، يُقال – كما سبق – : رمسناهُ بالتُراب : كبسناه ، والرَّمْسُ : الترابُ نفسه الذي ترمس به الريح الأثر .

---

(١) العين (ق . ب . ر) ٥ / ١٥٧ .
(٢) عبس : ٢١ .
(٣) الجمهرة (ق . ب . ر) ١ / ٣٢٤ .
(٤) المحكم (ق . ب . ر) ٦ / ٣٩١ .
(٥) اللسان (د . ف . ن) ٤ / ٣٧٤ .
(٦) الجمهرة (ر . س . م) ٢ / ٧٢٠ .
(٧) هذا البيت من بحر الطويل ، وهو للمتلمس في ديوانه صـ١١٠ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ر . س . م) ٢ / ٧٢٠ .

وبهذا لا ترادف القبور الأرماس إلا على القول بوجود فروق دقيقة بينهما ، فإنَّ القبر وجمعه قبور معناه الدَّفن ، أو مدفن الإنسان ، أو موضع الدفن ؛ وهو الستر والمواراة .

وهذه الأوصاف أو المعاني لا تطابق تمام الانطباق أوصاف ومعاني لفظة " الأرماس " التي سبق عرضها .

***بين القبر والبرزخ :**

القبر – كما سبق – معناه الدَّفْن ، أو موضع الدفن ؛ وهو الستر والمواراة ، بينما البرزخ هو الحائل بين الشيئين ، أو هو الحاجز والحد بين الشيئين .

وقد ورد بهذا المعنى في كتب اللغة وغيرها ، كأنَّ بين الشيئين برازًا : أي متسعاً من الأرض ، ثم صار كل حائل برزخا .. (١) .

وفي قوله – تعالى – : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴾ (٢) . قال الفراء : البرزخُ هو الحاجز الخفي (٣) .

وفي قوله – تعالى – : ﴿ وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ (٤) البرزخُ من يوم يموت إلى يوم يبعث (٥) . أو هو الحاجز بين الشيئين ، ومن وقت الموت إلى القيامة ، ومن مات دخله (٦) وهو في القيامة : الحائل بين المرء وبلوغ المنازل الرفيعة ، وهو في عرف أهل الحقيقة : العالم المشهور بين عالم المعاني المجردة والأجسام المادية (٧) .

---

(١) ينظر العين (ب . ر . ز) ٤ / ٣٣٨ ، والصحاح (ب . ر . ز) ١ / ٤١٩ ، والتعريفات ١ / ٤٥ ، والتوقيف على مهمات التعاريف ١ / ٧٥ ، ودراسات في فقه اللغة صـ٢٥٢ .

(٢) الرحمن : ١٩ ، ٢٠ .

(٣) تهذيب اللغة (برز) ٧ / ٢٧٠ .

(٤) المؤمنون : ١٠٠ .

(٥) تهذيب اللغة (برز) ٧ / ٢٧٠ .

(٦) القاموس المحيط (ب . ر . ز) ١ / ٢٤٩ .

(٧) التوقيف : ١ / ٧٥ .

ولعلنا بذلك نكون قد أدركنا الفرق بين القبر والبرزخ ، فإنَّ الأول منهما فيه معنى الدفن ؛ وهو الستر والمواراة ، بينما الثاني منهما فيه معنى الحيلولة دون البلوغ أو الوصول ، أو فيه معنى الحجز أو المنع بين شيئين ، أو هو الحاجز أو المانع الخفي .

وطالما أنَّ اللفظ لا يصلح استعماله في موضع الآخر في جميع الاستعمالات لا يمكن القول بالترادف التام بينهما إلا على القول بوجود فروق دقيقة فيسمَّى بالترادف الناقص أو الترادف الجزئي ، فيتفق اللفظان في بعض النقاط ويفترقان في بعضها الآخر .

ويمكن أن يرادف اللفظ لفظاً آخر من باب التجوز في التعبير أو الإطلاق ، أو من باب المسامحة ؛ وذلك لوجود قرب دلالي بينهما .

*** بين القبر والضريح :**

القبر – كما سبق – معناه : الدفن ، أو موضع الدفن ، وهو الستر والمواراة ، وكذا الضريحُ هو القبر لأنَّ فيه معنى الستر والمواراة أيضًا ، مع الاختلاف في بعض الأوصاف بينه وبين القبر ؛ فإنَّ الضريح هو الشق في وسط القبر ، أو القبر بلا لحد .

يقول ابن دريد : " وقد سُمِّى الضريح في القبر ضريحًا ؛ لأنه انضرح عن جانبي القبر فصار في وسطه ، وسُمِّي اللحد لحداً ؛ لأنَّه مال إلى أحد جانبي القبر ... " (١) .

ويقول ابن فارس : " الضَّرْحُ : حفر الضريح للميت ، وهو القبر من غير لحد ... " (٢) .

ويرى الأزهري أنَّه سُمِّى ضريحًا ؛ لأنَّه يُشَق في الأرض شقاً (٣) ،

(١) الجمهرة (ض . ر . ح) ١ / ٥١٦ .
(٢) المجمل (ض . ر . ح) ١ / ٥٧٨ .
(٣) تهذيب اللغة (ض . ر . ح) ٤ / ١٢٢ .

بينما يرى غيره من أصحاب الكتب الفقهية والتعريفات أنه الشق المستقيم في وسط القبر [١] .

*** بين اللحد والضريح :**

اللحد يعني الشق في جانب القبر ، أو هو الشق يكون في عرض القبر كالملحود ، بينما الضريح هو الشق وسطه ، أو القبر بلا لحد .

وحول هذه الفروق بين اللحد والضريح تدور أقوال العلماء على النحو التالي:

يقول الأزهري : اللحدُ الشق في جانب القبر ، والضريحُ والضريحة : ما كان في وسطه ... " [٢] .

ويرى الخليل بن أحمد أنَّ " الضَّرحَ : حفرُك الضريحَ للميت ، وهو قبرٌ بلا لحد [٣] .

بينما يرى ابن دريد أنَّه سُمى الضريح ضريحًا ؛ لأنه انضرح عن جانبي القبر فصار في وسطه ، وسُمِّى اللحد لحدًا ؛ لأنه مال إلى أحد جانبي القبر [٤] .

ويرى الأزهري أنه سُمى ضريحًا ؛ لأنه يُشقُّ في الأرض شقًا [٥] .

وقيل : الضريح القبر كله ، بينما يرى بعضهم أنه الشق المستقيم في وسط القبر [٦] .

ولعل بعض من قال بالترادف ذهب إلى وجود المعنى العام بين

---

(١) ينظر : المغرب في ترتيب المعرب (ض . ر . ح) ١ / ٢٨٢ ، لبرهان الدين الخوارزمي المطرزي – ط / دار الكتاب العربي ، والتعريفات الفقهية ١ / ١٣٤ ، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي – ط / دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م

(٢) التهذيب (ل . ح . د) ٤ / ٢٤٣ ، وينظر فقه اللغة وسر العربية ١ / ١٦٥ ،

(٣) العين (ض . ر . ح) ٣ / ١٠٣ ، وينظر المجمل لابن فارس (ض . ر . ج) ١ / ٥٧٨

(٤) الجمهرة (ض . ر . ح) ١ / ٥١٦ .

(٥) التهذيب (ض . ر . ح) ٤ / ١٢٢ .

(٦) التعريفات الفقهية ١ / ١٣٤ .

اللفظين فحكم به ، وليس يعني بترادفهما الاتفاق التام في المعنى .

وتفسير كلمة بكلمة لا يعني أنها مطابقة لها بتمام معناها ، بل لابد من وجود فرق بينهما ، وأن عملية التفسير هذه إنما هي من باب تقريب المعنى لا تحقيقه .

وبما سبق في الفرق بين اللحد والضريح يتأكد لنا بما لا يدع مجالاً للشك أنَّ اللحد لا يرادف الضريح بالكلية ، وأنَّ الرجوع إلى كتب اللغة والتعريفات الفقهية قد أثبت فروقاً بين اللفظين .

فاللحد يميل إلى أحد جانبي القبر ، بينما الضريح هو القبر نفسه ، أو هو الشقُّ في وسطه ، أو هو الشق المستقيم في وسط القبر ، أو هو القبر بلا لحد .

تعقيب :

مما سبق عرضه من أمثلة في كتاب الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني ؛ اتضح لنا أنه ليس المراد من إطلاق لفظ الترادف أو لفظ واحد : الاتفاق التام في المعنى ، وإنما لابد من وجود فروق دقيقة بين الألفاظ المتشابهة في معانيها ، فيمتاز أحد اللفظين أو كلاهما عن الآخر بفرق ، ويشتركان في معنى عام يجمع بينهما .

ولا يرادف اللفظ ترادفًا تامًا إلا اللفظ نفسه ، والذي يوجد ألفاظ بينها قربٌ دلالي .

وعدم معرفة الفرق لا يعني عدم وجوده ، وطريقة معرفة الفروق مذللةٌ ومعبدة لمن أراد الرجوع إليها .

ولقد اعتنى الهمذاني ببيان الفروق بين بعض الألفاظ التي قد تتشابه فيظن كثير من الناس أنها بمعنى واحد .

على حين نجده في مقابل ذلك يعقد أبوابًا كاملة لألفاظ يظن أنها مترادفة ترادفًا تامًا ، وأحيانًا أخرى ينصُّ على ترادف بعض الألفاظ ترادفًا تامًا ، ويذكر أنها بمعنى واحد .

وقد تبين بالبحث والتنقيب عنها في كتب اللغة والفروق ، والتعريفات والشروح ، والمصادر المختلفة أنه يوجد بينها وبين بعضها الآخر فروق دقيقة ، لولاها ما كان هناك سببٌ لوجود اللفظين .

الخاتمة

الحمد لله الذي أيقظ العيون بعد المنام ، والصلاة والسلام على من أضاء الله به الكون بعد الظلام ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه الذين أكرمهم الله وإيانا بنعمة الإسلام .

وبعد ،،

فإنه بهذه الرحلة المباركة الممتعة التي تبحرنا فيها في ظلال المفردات والمعاني في كتاب الألفاظ الكتابية للهمذاني ، نكون قد وصلنا إلى نهاية المطاف ، وتعرفنا على خفي الأوصاف ، فيما نص الهمذاني على أنه بمعنى واحد .

ولا يسع الباحث إلا أن يختم هذه الرحلة بخاتمة جميلة ، يبين فيها أهم النتائج التي توصل إليها من خلال البحث ، فإنَّ لكل عمل خاتمة ، وكل خاتمة لابد لها من نتائج ، ونتائج هذا البحث هي :

(١) الترادف والفروق وجهان لعملة واحدة ، لا يمكن الحديث عن واحد منهما دون الحديث عن الآخر ، فهما أشبه بورقة ذات وجهين لا يمكن تمزيق أحدهما دون تمزيق الآخر .

(٢) تفسير المعنى بألفاظ متقاربة لا يعني المطابقة بين معنى اللفظين ، وإنما هو من جهة تقريب معنى اللفظ المفسر .

(٣) القول بالفروق اللغوية يعني الاشتراك في معنى عام بين اللفظين ، ثم يمتاز أحدهما أو كلاهما بفرق عن الآخر .

(٤) الحاجة إلى الترادف ماسة ، والقول بوجوده بين الألفاظ وبخاصة تلك التي لا نستطيع إيجاد فروق بينها في المعنى ؛ كالعَيْر والحمار ، وما أشبه ذلك.

(٥) يطالعنا الهمذاني في القرن الرابع الهجري بنظرات فاحصة في جانب الفروق اللغوية ، مما يدلُّ على رهافة حسه اللغوي ، وسعة اطلاعه ، وتذوقه الشخصي ، فنراه أحيانا يلتمس الفروق بين الكلمات التي يظن كثيرٌ من الناس أنها بمعنى واحد ، وأحيانًا أخرى يعقد أبوابًا كاملة لألفاظ تتشابه في معانيها ذاهباً إلى أنه يصلح بعضها مكان البعض

الآخر في المكاتبة . وأحيانًا أخرى ينصُّ على ترادف بعض الألفاظ صراحة ، ويذهب إلى أنها بمعنى واحد .

(٦) في باب الفروق الدلالية لا ينبغي أن ننتظر فرقاً كبيرًا واضحا ، فإن الغالب أن يكون الفرق مما يحدس ، يُشعر به ولا يعبر عنه .

فالفعل " نظر " – كما سبق – مثلاً ، يفترق عن " رنا " ، و " لحظ " و" لمح " وغيرها .

(٧) تنويع الاستعمال يظهر دقة حس العربي في استعمالات الألفاظ إزاء المعاني والأحداث ، وتمييزه الفروق الدقيقة بينها .

(٨) جميع الأمثلة التي تم تحليلها في هذا البحث ، تدلُّ دلالة قاطعة على أنَّ الترادف التام بين الألفاظ لا يكون إلا في أضيق الحدود ، وفي كلمات معدودة من اللغة .

(٩) عدم معرفة الفروق بين الكلمات لا يعني عدم وجودها ، وطريقة معرفة الفروق مبثوثة في كتب العلماء .

(١٠) القول بالفروق اللغوية يعني الاشتراك في معنى عام بين اللفظين ، ثم يمتاز أحدهما أو كلاهما بفرق عن الآخر .

(١١) الألفاظ الدقيقة في مدلولها ومعناها ؛ تعطي نقلاً دقيقاً للمعرفة تعجزُ عنه لغات العالم .

(١٢) الترادف مشروطٌ بإمكان التبادل بين اللفظين في جميع السياقات ؛ فإذا أمكن ذلك فالترادف موجود وبخاصة مع الكلمات التي نعجز عن بيان الفرق الدقيق في المعنى بينها ، كما في " يَثِبُ " و " يَقْفِزُ " ، و " يجري " و " يعدو " ، و " مُضِيءٌ " و " مُنير " .

(١٣) لا يرادف اللفظ ترادفًا تامًا إلا اللفظ نفسه ، والموجود ألفاظ بينها قربٌ دلالي .

ويمكن دراسة الترادف باشتراك الألفاظ المترادفة في جانب من الدلالة الأصلية ، وانفراد كل لفظ بجانب من الدلالات الهامشية يميزه عن غيره .

لعلَّ بعض من ذهب إلى الترادف ذهب إلى وجود المعنى العام بين اللفظين فحكم به ، وليس يعني بترادفهما الاتفاق التام في المعنى .

فهرس ألفاظ البحث

بين الوصم والخلل :
بين الوصم والفساد :
بين الوصم والفتق :
بين البعيد والشاسع :
بين البعيد والقاصى:
بين البعيد والغارب:
بين البعيد والشاطر:
بين الفقير والمعدم :
بين الفقر والإملاق:
بين البخل والشح :
بين البخل والضن :
بين الحمية والحفيظة :
بين البائر والخراب :
بين الموات والغفل :
بين الدربة والحنكة :
بين الحنكة والتجربة :
بين التفكر والتدبر :
بين التدبر والتأمل :
بين التدبر والتوسم :
بين القبور والأرماس :
بين القبر والبرزخ :
بين القبر والضريح :
بين اللحد والضريح :

فهرس المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم – عز وجلَّ – من أنزله .
(٢) أساس البلاغة للزمخشري ، تح / محمد باسل عيون السود – ط / دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي – تح دكتور / سيد الجميلي – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٤هـ .
(٤) إصلاح المنطق لابن السكيت ، تح / محمد مرعب – الناشر / دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .
(٥) أصول اللغة العربية للدكتور / محمد موسى جبارة – ط / مؤسسة الفلاح للترجمة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – القاهرة ٢٠٠٧م .
(٦) الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق للدكتورة /عائشة عبد الرحمن – ط / دار المعارف – الطبعة الثالثة .
(٧) الألفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى الهمذاني الكاتب ، راجعه وقدم له الدكتور / السيد الجميلي – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، وطبعة أخرى .
(٨) أمالي الزجاجي ، تح / عبد السلام هارون ، ط / بيروت ١٩٨٧م .
(٩) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، تح / مجموعة من المحققين – الناشر / دار الهداية .
(١٠) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري – تح / أحمد عبد الغفور عطار – الناشر / دار العلم للملايين – الطبعة الرابعة – بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
(١١) الترادف في اللغة – لعيبي حاكم مالك – ط / وزارة الثقافة والإعلام – العراق ١٩٨٠ م .

(١٢) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ، تح دكتور / محمد بدوي المختون ، الناشر / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

(١٣) التعريفات الفقهية لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي – ط / دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

(١٤) التعريفات للشريف الجرجاني ، تح / جماعة من العلماء بإشراف الناشر – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

(١٥) تهذيب اللغة للأزهري ، تح / محمد عوض مرعب – الناشر / دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى – بيروت ٢٠٠١م .

(١٦) التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف المناوي – عالم الكتب – الطبعة الأولى – القاهرة ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

(١٧) جمهرة اللغة لابن دريد – تح / رمزي منير بعلبك – دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .

(١٨) دراسات في فقه اللغة للدكتور / إبراهيم الصالح – الناشر / دار العلم للملايين – الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م .

(١٩) دور الكلمة في اللغة لاستيفن أولمان – ترجمه وقدم له وعلق عليه الدكتور / كمال بشر – الناشر / دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة .

(٢٠) الزاهر في معاني كلمات الناس لمحمد بن القاسم بن أبي بكر الأنباري– تح دكتور / حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

(٢١) الصاحبي في فقه اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق السيد / أحمد صقر – ط / دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .

(٢٢) صحيح مسلم بن الحجاج ، تح / محمد فؤاد عبد الباقي – الناشر / دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(٢٣) الظواهر اللغوية في كتاب مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري – رسالة دكتوراه – إعداد الدكتور / جابر أحمد محمد فرغلي – كلية اللغة العربية بالزقازيق ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م .

(٢٤) علم الدلالة للدكتور / إبراهيم أبو سكين – الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

(٢٥) علم الدلالة للدكتور / أحمد مختار عمر – ط / عالم الكتب – الطبعة الخامسة ١٩٩٨م .

(٢٦) علم الدلالة للدكتور/سلامة عمر عبد الرحيم، ط / ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

(٢٧) علم اللغة بين التراث والمعاصرة للدكتور / عاطف مدكور – ط / دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٧م .

(٢٨) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح دكتور / مهدي المخزومي ، ودكتور / إبراهيم السامرائي – الناشر / دار مكتبة الهلال .

(٢٩) غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري ، تح دكتور / عبد الله الجبوري – مطبعة العاني – الطبعة الأولى – بغداد ١٣٩٧هـ .

(٣٠) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام – تح دكتور / محمد عبد المعيد خان – الناشر / مطبعة دار المعارف العثمانية – الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م .

(٣١) الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري ، تحقيق / علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر / دار المعرفة – الطبعة الثانية – بيروت.

(٣٢) فقه اللغة للدكتور / علي عبد الواحد وافي – ط / دار نهضة مصر للطبع والنشر – الطبعة الأولى – القاهرة .

(٣٣) فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ، تح / عبد الرازق المهدي ، الناشر / دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

(٣٤) في الدلالة اللغوية للدكتور / عبد الفتاح البركاوي – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

(٣٥) لسان العرب لابن منظور، اعتنى بتصحيحه / أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي – ط / دار إحياء التراث العربي ، وطبعة أخرى : لدار صادر – الطبعة الثالثة – بيروت – ١٤١٤هـ .

(٣٦) اللهجات العربية والقراءات القرآنية للدكتور / إبراهيم أبو سكين – الطبعة الثانية – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

(٣٧) مجمل اللغة لابن فارس ، دراسة وتحقيق / زهير عبد المحسن سلطان– دار النشر / مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – بيروت ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(٣٨) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى الأصبهاني ، تح / عبد الكريم العزباوي – الناشر / جامعة أم القرى – دار المدني – جدة – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م – ١٩٨٨م .

(٣٩) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده الأندلسي تح/ عبد الحميد هنداوي– دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

(٤٠) مختار الصحاح للرازي ، تح / يوسف الشيخ محمد – المكتبة العصرية – الطبعة الخامسة – صيدا – بيروت ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

(٤١) المخصص لابن سيده الأندلسي ، تح / خليل إبراهيم جَفَّال – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى – بيروت ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

(٤٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي – شرح وضبط / محمد أحمد جاد المولى وآخرون – ط / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٤٣) معجم ديوان الأدب للفارابي ، تح دكتور / أحمد مختار عمر ، مراجعة دكتور / إبراهيم أنيس – مؤسسة دار الشعب – القاهرة .

(٤٤) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي ، تح دكتور / محمد إبراهيم عبادة– مكتبة الآداب– الطبعة الأولى– القاهرة ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.

(٤٥) المعجم الوسيط ، تأليف / مجمع اللغة العربية بالقاهرة – إبراهيم مصطفى وآخرون ، الناشر / دار الدعوة .

(٤٦) المغرب في ترتيب المعرب لبرهان الدين الخوارزمي المطرزي ، ط / دار الكتاب العربى .

(٤٧) المفردات فى غريب القران للراغب الأ صفهاني – تح / نديم مرعشلي – ط / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٤٨) المقاييس لأحمد بن فارس ، تح / عبد السلام هارون ، ط / دار الفكر ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٤٩) المقتضب في لهجات العرب للدكتور / محمد رياض السيد كريم – دار الزهراء للطباعة بالزقازيق ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م .

(٥٠) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ، تأليف الدكتور / مساعد بن سليمان بن ناصر الطيَّار – الناشر / دار ابن الجوزي – الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ .

(٥١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري ، تح / طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي – ط / المكتبة العلمية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .